

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الرابعة والخمسون

الجلسة ٤٠٨٤ المعقودة يوم الجمعة،
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، الساعة ١٠/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السير جيرمي غرينستوك	(المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيدة راميريز
	البحرين	السيد بوعلاي
	البرازيل	السيد فونسيكا
	سلوفينيا	السيد تورك
	الصين	السيد تشن هواصن
	غابون	السيد دانغي ريواكا
	غامبيا	السيد جاغني
	فرنسا	السيد ديجاميه
	كندا	السيد فاولر
	ماليزيا	السيد حسمي
	ناميبيا	السيد أنجابا
	هولندا	السيد فان والصم
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هولبروك

جدول الأعمال

الحالة بين العراق والكويت

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة بين العراق والكويت

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من ممثل الكويت، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون له حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد أبو الحسن (الكويت) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/1999/1232، التي تحتوي على نص مشروع قرار قدمته المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

أعطي الكلمة لممثل الكويت.

السيد أبو الحسن (الكويت) (تكلم بالعربية): السيد الرئيس، أود في مستهل كلمتي أن أعرب لكم ولبلدكم الصديق، المملكة المتحدة، عن تقديرنا للجهود الكبيرة والمميزة التي قمتم بها في مجال تحقيق فاعلية مجلس الأمن حيال أهم القضايا الدولية وأكثرها حساسية وتعقيدا. كما يشكر وفد بلادي الدور المتميز الذي قام به سعادة السفير دانيلو تورك، المندوب الدائم لسلوفينيا خلال ترؤسه أعمال مجلس الأمن في الشهر المنصر.

إنه من الواجب أن أتقدم، باسم دولة الكويت، بالشكر لمجلس الأمن الموقر لانشغاله في الأشهر التسعة الماضية وبشكل واضح في محاولة للبحث عن أفضل السبل التي من شأنها تخفيف معاناة الشعب العراقي من جهة، وضمان تنفيذ العراق الكامل لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة من جهة أخرى ويرى وفد بلادي أن الجهود الكبيرة التي بذلها المجلس في هذا الملف تعتبر دليلا واضحا وقويا على حرص مجلس الأمن على الاضطلاع بمسؤولياته التي حددها الميثاق، وضمان تنفيذ قراراته بشكل دقيق وسليم.

ومما لا شك فيه، أن مشروع القرار المطروح أمامكم الآن يعتبر أحد أهم مشاريع القرارات أو القرارات التي تستهدف ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار، ليس في منطقة الخليج العربي فحسب، بل في منطقة الشرق الأوسط والعالم بأسره، وذلك لإيماننا بأن حلقة الأمن والاستقرار العالمي مترابطة بعضها ببعض، خاصة إذا كان تهديد الأمن والاستقرار سببه ليس فقط امتلاك أسلحة الدمار الشامل أو السعي إلى امتلاكها، بل التهديد باستخدامها أيضا ضد الدول المجاورة.

إن لبلدي الكويت اهتمامات مباشرة في مشروع القرار المطروح أمامكم اليوم للنظر فيه. وإنه من المناسب في هذا السياق أن أستعرض تلك الاهتمامات التي أوجزها في النقاط التالية:

أولا: تؤيد الكويت بالكامل ما جاء في الفقرتين ١٣ و ١٤ الواردتين في الجزء باء من مشروع القرار المطروح أمامكم والخاص بأهم القضايا الإنسانية بالنسبة لنا، وهي قضية الأسرى والمحتجزين الكويتيين ورعايا الدول الثالثة في سجون العراق.

لقد أكد تقرير فريق التقييم الثالث المعني بهذه القضية وبكل وضوح مسؤولية الحكومة العراقية في استمرار المعاناة الناتجة عن هذه القضية من خلال استمرار إنكارها لوجود هؤلاء الأسرى أو الكشف عن مصيرهم طيلة السنوات التسع الماضية. وقد قامت الحكومة العراقية، مستغلة انشغال مجلس الأمن بقضايا نزع السلاح ومعاناة الشعب العراقي، باستخدام كافة أساليب المماطلة وعدم التعاون مع اللجنة الثلاثية واللجنة الفنية المنبثقة عنها والتي وقع العراق على اتفاقية

إنشائها عام ١٩٩١. وقد أثبت العراق عدم جديته بإنهاء هذه القضية الإنسانية من خلال وقف مشاركته في أعمال هذه اللجان منذ كانون الثاني/ يناير الماضي دون أن يكترث بالبعد الإنساني لها. وبناء على ذلك تأمل الكويت أن يتابع مجلس الأمن هذا الموضوع بنفس الحماس والأهمية التي يتابع بها موضوع معاناة الشعب العراقي.

ونتطلع إلى أن يبدأ مجلس الأمن، وبشكل سريع، إذا ما تم اتخاذ قرار المجلس اليوم، باتخاذ الإجراءات اللازمة للبدء في تنفيذ ما جاء في هذه الفقرات. كما نتمنى للأمين العام للأمم المتحدة التوفيق في أن يعين شخصية دولية مرموقة مشهودا لها بالحياد والكفاءة والخبرة في مجال قضية الأسرى، تتولى التنسيق لمتابعة هذه القضية وإحاطة مجلس الأمن بتطوراتها، كونه الجهاز المسؤول عن متابعة تطورات حلها وفقا لما نصت عليه قراراته ذات الصلة، التي أصبح حلها لا يحتمل مزيدا من التأخير.

ثانيا، تولي دولة الكويت أهمية لمسألة إعادة الممتلكات الكويتية المسروقة من قبل العراق أثناء احتلاله للكويت، وتعتبر ما تبقى من ممتلكات ذا أهمية كبيرة، خاصة أن من بينها أرشيف الدولة المتعلق بوثائق أهم الأجهزة التنفيذية فيها، والتي أطلق عليها أعضاء المجلس خلال مداولاتهم بشأنها في السنوات الماضية اسم "ذاكرة الدولة"، كونها تمثل تسجيلا دقيقا لتاريخ الكويت طوال سنوات وجودها، بالإضافة إلى المعدات العسكرية التي كانت تشكل أحد ركائز أمن الكويت، والتي يستخدمها العراق حاليا لأغراضه العسكرية الخاصة. ونحن نؤكد بدورنا على ضرورة أن يلتزم العراق بقرارات مجلس الأمن الداعية إلى إعادة جميع هذه الممتلكات المسروقة، خاصة تلك التي لا يمكن تعويضها بالمال لصعوبة تقديرها بأي ثمن.

ثالثا، إن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل مسألة تزيد شواغل وقلق بلادي، حيث أن شكوك الكويت وخوفها من النوايا غير السلمية للعراق وعدم كشفه عن مخزون تلك الأسلحة التي لديه وآثار هذه الأسلحة على كافة شعوب المنطقة تزيد من المخاطر التي تهدد الأمن والاستقرار، خصوصا أننا نتحدث بعد تجربة مريرة شهدها العالم كافة في السنوات الماضية متمثلة باستخدام العراق لتلك الأسلحة الفتاكة ضد شعبه وبالتالي لن يتوانى هذا النظام في استخدامها ضد شعوب دول المنطقة المجاورة. وفي هذا السياق تؤيد الكويت الحزم في التنفيذ الدقيق لما ورد في مشروع القرار إذا ما اعتمده مجلس الأمن - وجميع قرارات المجلس ذات الصلة، التي تهدف إلى تجريد العراق من أسلحة الدمار الشامل التي يمتلكها، ووسائل تصنيعها، والبحوث الخاصة بتطويرها، وهو ما سيشكل خطوة فعالة وضرورية لتحقيق هدف خلق منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط وتحقيق الاستقرار العالمي.

رابعا، تدعم الكويت وتؤيد بالكامل ما جاء في الجزء "جيم" من مشروع القرار المطروح أمام المجلس اليوم والخاص بالحالة الإنسانية في العراق، وذلك انطلاقا من تعاطفها التام مع معاناة الشعب العراقي الشقيق التي تتحمل الحكومة العراقية وحدها مسؤولية استمرارها. ونرى أن الخطوات الجديدة التي اعتمدها المجلس لتحسين وتعزيز برنامج النفط مقابل الغذاء من شأنها، فيما لو تم الالتزام بها بشكل كامل، أن تؤدي إلى تخفيف هذه المعاناة. ونحن في الكويت نعمل ما في وسعنا لتقديم المساعدات الإنسانية لمن نستطيع أن نصل إليهم من أفراد الشعب العراقي.

خامسا، تتطلع الكويت إلى أن تستجيب الحكومة العراقية لمشروع القرار، إذا ما تم التصديق عليه من قبل المجلس، وأن تتعاون مع الأمم المتحدة لتنفيذه. حيث أن تعاون العراق الجاد في هذا المجال سيساهم في إزالة الشكوك حول نواياه تجاه الكويت بشكل خاص ودول المنطقة بشكل عام. فالنوايا غير السلمية التي تظهرها الحكومة العراقية بشكل مستمر، سواء من خلال عدم التزامها بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، أو من خلال التصريحات الرسمية التي تصدر عن كبار المسؤولين في الحكومة العراقية، تؤكد لنا عدم شعور الحكومة العراقية حتى الآن بالذنب عما ارتكبوه من خطيئة كبرى بغزوهم واعتدائهم على حرمة وسيادة الكويت واحتلالهم لها في الثاني من آب/أغسطس ١٩٩٠. ولعل أبرز دليل على ذلك ما ذكره نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان في اللقاء التلفزيوني الذي أجرته معه المحطة الثانية في التلفزيون المغربي في برنامج "ضيف خاص" يوم الأربعاء الموافق ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ وذلك عندما وجهت له المذيعة سؤالا حول ما إذا كان العراق نادما لغزوه دولة الكويت، حيث أجاب نائب الرئيس العراقي:

"أبدا، أبدا. نحن لسنا نادمين في مواجهة العدوان. التخطيط والعدوان على العراق معروف. وأعتقد الآن بأن هذا الموضوع أصبح أكثر بعدما انكشفت كثير من مخططات أمريكا من موضوع

العراق ومن موضوع قيادة العراق، واكتشفتها من مخططات أمريكا التي تعرفها قيادة العراق. ونحن لا نزال متمسكين بهذه لأننا نعتبر بأنها تعبر عن ضمير أبناء أمتنا. وقد عبر شعبنا العربي في الأزمات بمواقفه الواضحة إلى جانب هذه الأهداف وليس إلى جانب العدوان وجانب الحكام المتخاذلين".

أعتقد بأنه يحق لنا في الكويت وفي دول منطقة الخليج العربي ألا نشعر بالاطمئنان نتيجة لمثل هذه التصريحات العلنية واعتراف المسؤولين في العراق بعدم شعورهم بالندم الذي يعتبر مدخلا للتوبة. وكل ما نخشاه هو أن تستمر الحكومة العراقية في ممارساتها وسياساتها الهادفة إلى التهرب والانتقائية في تنفيذ القرارات، الأمر الذي سيعيدنا مرة أخرى إلى دوامة الأزمات وعدم الاستقرار في المنطقة.

إن كافة الاهتمامات التي أشرت إليها والتي يتعامل معها مشروع القرار المطروح أمام المجلس اليوم تعتبر أيضا من أولويات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي عبر عنها بشكل واضح أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في اجتماع القمة الذي عقد في الرياض، المملكة العربية السعودية، منذ أسبوعين، حيث طالب البيان الختامي للقمة، من بين أمور أخرى، بما يلي:

أولا، ضرورة تنفيذ العراق لكافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة فيما يتعلق بالإفراج عن الأسرى الكويتيين ورعايا الدول الثالثة وإعادة الممتلكات المسروقة؛ ثانيا، ضرورة إثبات العراق لنواياه السلمية تجاه جيرانه والاعتراف بأن غزوه لدولة الكويت إنما هو خرق للمواثيق الشرعية والعربية والدولية؛ ثالثا، دعم كافة المبادرات التي تساهم في تخفيف معاناة الشعب العراق.

إننا في الكويت نؤمن بأن ما جاء في بيان القمة إنما يتماشى مع مشاغل مجلس الأمن بشأن ملف الحالة بين الكويت والعراق والتي تنعكس في مشروع القرار المطروح أمام المجلس اليوم للتصويت.

وإذا ما وافق مجلسكم الموقر على هذا القرار، الذي سوف يصدر تحت الفصل السابع من الميثاق، فإنه بالتالي سوف يصبح صكا قانونيا يكتسب قوته الإلزامية من نصوص الميثاق. وبالتالي يجب تنفيذه بشكل جاد من قِبل الحكومة العراقية من جانب، وأعضاء مجلس الأمن من جانب آخر، وأخص بالذكر الأعضاء الدائمين في المجلس والذين تقع على عاتقهم مسؤولية رئيسية عن صون الأمن والسلام الدولي كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة، ولا شك في أن عدم تنفيذ هذا القرار إذا ما تم اتخاذه سوف يؤثر على الأمن والسلام في المنطقة بشكل عام.

وفي الختام نكرر دعوتنا إلى الحكومة العراقية للتجاوب مع مطالب المجلس واستغلال فرصة اعتماد هذا القرار اليوم والذي يحدد وبشكل متوازن واجبات المجلس من جهة، وواجبات العراق في تنفيذه للالتزامات المطلوبة منه من جهة أخرى. ولابد أن يدرك العراق بأن تعاونه الكامل مطلوب في هذه الفترة التي يجب أن تعمل خلالها شعوب المنطقة والعالم كله للاستعداد لمواجهة تحديات القرن الجديد وتحديات التنمية والاستقرار بدلا من العيش في كنف الشكوك والخوف وعدم الاطمئنان من المستقبل. إن الكويت وهي توجه هذا النداء إلى الحكومة العراقية فإنها تدرك بأن هذا هو الوقت المناسب حيث يصادف مناسبة دينية مباركة لنا كمسلمين وهي شهر رمضان المبارك، كما أنه يصادف مناسبات دينية أخرى لجميع الأديان السماوية ونهاية لقرن كثرت فيه الحروب والأزمات، وبإذن الله بداية لقرن يسوده السلام وتسود فيه الحكمة والعقل.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الكويت على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وإذا لم أسمع أي أعتراض، فسأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولا لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): لقد ظل عمل مجلس الأمن بشأن مسألة العــــراق لمدة عام يواجه مأزقا. ويقع اللوم في ذلك علـــى قيام الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى باستخـــدام القوة ضد بغداد متجاوزتين المجلس. ونتج ذلك العمـــل عـــن التقريـــر المتحامل والمتحيز الذي قدمته اللجنة الخاصة السابقة عـــن عـــدم تعاون العراق تعاونا كاملا مع مفتشي نزع

السلاح. وحينذاك قدم عدد كبير من أعضاء الأمم المتحدة، من ضمنهم روسيا، تقييما مبدئيا لذلك الإجراء غير القانوني، ودعوا إلى اتباع نهج جديد تماما تجاه المسألة العراقية يقوم على أساس الإلتزام الصارم بالقرارات التي اتخذها مجلس الأمن وبميثاق الأمم المتحدة.

وقد لاحت الفرصة لإعداد هذه النُهج الشاملة بعد عمل الأفرقة الثلاثة بقيادة السفير أموريم الذي قدم إلى مجلس الأمن توصيات مدروسة بعناية وواقعية. وفي نيسان/أبريل من هذه السنة، دعت روسيا إلى اعتماد مشروع قرار كان من شأنه أن يقر تلك التوصيات ويوجه الأمين العام إلى أن يعد خطوات عملية لتنفيذها. ولكن تلك المبادرة واجهت طريقا مسدودا من الذين يريدون العمل وفق الطريقة القديمة والاستمرار في استغلال عبء الجزاءات المفروضة على العراق بغية تحقيق مآربهم الثنائية الخاصة، متجاوزين نطاق قرارات الأمم المتحدة بشأن التسوية التي تمت في أعقاب الأزمة في منطقة الخليج.

إن المدافعين عن هذه الإجراءات، سواء أرادوا أم لم يريدوا، هم الذين أعادوا في الواقع الحالة إلى سابق عهدها عندما كانت قيادة اللجنة الخاصة السابقة، ودون أن تخضع لأي نوع من الرقابة، تصدر عمليا أحكامها وحدها بشأن تنفيذ قرارات مجلس الأمن، وتتهم باستمرار بغداد بخرقها لالتزاماتها المتعلقة بالتخلص من برامج أسلحة الدمار الشامل. ولكنها لم تقدم مطلقا أي دليل ملموس على التهديد الناشئ من العراق. ومن حسن التوفيق أن أعضاء مجلس الأمن لم تخدعهم تلك المحاولات؛ بفضل جهود روسيا، والصين، وفرنسا وغيرها من أعضاء مجلس الأمن، وتركزت المناقشة حول الإجابة على المسألة الأساسية المتعلقة بكيفية استئناف الرقابة الدولية في العراق وفي ذات الوقت تخفيف الجزاءات ثم إيقافها.

وتعزز هذا المنحى إلى حد كبير بمشروع القرار الفرنسي الصيني الروسي الذي قدم في حزيران/يونيه من هذه السنة، والذي ورد نصه في الوثيقة الروسية - الصينية المشتركة المؤرخة ٩ أيلول/ سبتمبر. وكان جوهر الوثيقة هو النتيجة التي توصلت إليها أفرقة أموريم بأن الظروف أصبحت الآن مهيأة لإحالة كامل الملف العراقي المتعلق بنزع السلاح إلى منظومة الرقابة القائمة، إلى جانب الرأي القائل أن مسائل نزع السلاح المتبقية يمكن أن تحل بنجاح ضمن هذا الإطار.

وثمة معيار هام آخر ورد في توصيات أموريم يتمثل في الحاجة إلى ضمان أن يكون قرار مجلس الأمن المتعلق بنظام الرقابة الجديد مقبولا لدى العراق، لأنه بدون تعاون العراق، ستظل أية خطط أو مشروعات مجرد حبر على ورق. وبعد مناقشات مطولة، بما في ذلك على المستوى الوزاري، ثبت أنه من الممكن تقريب المواقف من عدد من المسائل. وهناك اتفاق على إنشاء هيئة رقابية جديدة، ليست كاللجنة الخاصة السابقة، وإنما تقوم على أساس المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتعتمد أساليب عمل جماعية، وتكون مسؤولة حقا أمام مجلس الأمن.

ولأول مرة يعلن المجلس عن استعداده الفعلي لرفع الجزاءات، كخطوة أولى. وكان هناك اتفاق بشأن إحداث تحسينات أساسية في البرنامج الإنساني للعراق في الفترة السابقة لرفع الجزاءات، على الرغم من أنه بالطبع كان ينبغي أن يكون ممكنا منذ فترة طويلة حل العديد من المشاكل المتعلقة بذلك المجال برفع وقف العقود غير المبرر في لجنة الجزاءات. وأعدت تدابير إضافية بغية الإسراع في إيجاد حلول للمشاكل المتصلة بالأشخاص المفقودين والممتلكات الكويتية. وفي ذات الوقت، ظل مشروع القرار الذي قدمت المملكة المتحدة حتى اللحظة الأخيرة مبهما بشأن مسائل بالغة الأهمية، وفي المقام الأول بشأن المعايير اللازمة لتعليق الجزاءات. فالعبارات المبهمة بشأن هذا الموضوع في مشروع القرار أتاحت لبعض أعضاء المجلس فرصة تفسير المشروع بطريقة تقتضي عمليا أن يكمل العراق مهام نزع السلاح الأساسية بالكامل، ومن ثم يؤجل تعليق الجزاءات، إلى ما لانهاية له بالتذرع بهذه الحجة. ولكن إكمال هذه المهام المتعلقة بنزع السلاح يترتب عليه، وفق التطبيق الصارم لقرارات مجلس الأمن الأولى، رفع الجزاءات بشكل نهائي. وبغية تعليق الجزاءات، يكفي فقط أن يُلاحظ إحراز تقدم في مجالات نزع السلاح المتبقية.

ولم يكن مقبولا أيضا أن ينص مشروع القرار على ضرورة تعاون العراق الكامل مع هيئة الرصد الجديدة. وقد شددنا دائما على أن عبارة "التعاون الكامل" عبارة خطيرة للغاية. إذ لم ينس أحد أن اللجنة الخاصة السابقة تسببت في أن توجه الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى ضربات واسعة النطاق للعراق في كانون الأول/ ديسمبر

من السنة الماضية بعد الالتفاف على مجلس الأمن، بذريعة عدم التعاون الكامل من العراق.

وفي مواجهة الموقف الصارم لعدد من الدول الأعضاء في مجلس الأمن، فإن المشاركين في تقديم مشروع القرار صححوا هذه الأحكام الضارة جدا في مشروع القرار. واقصيت الحجة التي لا أساس لها المتعلقة بالتعاون الكامل. وأدخل توضيح مفاده أن التقدم بشأن مهام نزع السلاح المتبقية - وليس الانتهاء منها فعليا - سيشكل أساسا لتقييم الشروط الضرورية لتعليق الجزاءات. وألغيت الصياغة المتعلقة بالرقابة على الجوانب المالية للتعليق، والتي حددت أساسا وبشكل مسبق استمرار نظام الجزاءات تحت قناع آخر. والإشارة إلى الفصل السابع حددت بشكل أكثر وضوحا بحيث لا تتوفر أية أسباب قانونية لاتخاذ إجراءات من جانب واحد لاستخدام القوة ضد العراق بما يتعارض والمواقف المتخذة في مجلس الأمن.

وإننا نشير إلى جميع هذه التغييرات التي أجراها مقدمو مشروع القرار.

وفي الوقت نفسه، نشير إلى جميع أوجه النقص في مشروع القرار والأخطار الكامنة التي لا تزال قائمة. ويجب علينا أن لا ننسى أن بعض البلدان لا يزال لديها جداول أعمالها الخاصة بها فيما يتعلق بالعراق والتي قد تختلف عن الموقف الجماعي في مجلس الأمن. فالمجلس لم يرخص أبدا إنشاء "مناطق حظر الطيران"، والتي يعاني منها السكان المدنيون في العراق حتى هذا اليوم، ولم يأذن أبدا بالاضطلاع بنشاطات تخريبية ضد الحكومة العراقية. ويبدو أنه إذا أردنا أن نسعى حقا إلى إيجاد نهج جديدة في المجلس حيال تسوية طويلة الأجل في الخليج، فإنه يجب إنهاء هذه التدابير الأحادية الجانب غير المشروعة. ومن أسف أن ذلك لم يحدث.

وفي ظل هذه الظروف، فإن روسيا لا يمكنها أن تؤيد مشروع القرار المعروض علينا اليوم. بيد أننا قررنا عدم إعاقة اعتماده، إذ أنه وبناء على إصرارنا، أدخلت تغييرات على النص. وهذه التغييرات تتيح الفرصة لكسر الجمود العراقي، حيث يمكن للأمين العام أن يضطلع بدور خاص جدا. والكثير يتوقف على المعايير المحددة لهيئة الرقابة الجديدة؛ وعلى من سيتولى رئاستها؛ وعلى ما إذا كانت قادرة على تحرير نفسها من التراث المهلك للجنة الخاصة التي دمرت ذاتها والعمل بإخلاص تحت رقابة مجلس الأمن؛ وعلى طريقة إعداد مهمات نزع السلاح والطرائق المالية لتعليق الجزاءات بطريقة احترافية وواقعية.

وإن طريقة تسوية هذه المسائل العملية الناشئة عن مشروع القرار ستحدد مباشرة موقف بغداد. ونحن لا نحاول أن نجعل من أنفسنا حجابا واقيا للعراق. ونعتقد أنه يجب على العراق أن يستأنف التعاون مع الأمم المتحدة. ولكن من غير المقبول أن نسمح بإعادة توليد حالة يكون فيها مصير بلد بأكمله في أيدي - أو، بعبارة ألطف، تحت القيادة غير الكفية - للجنة الخاصة السابقة.

ومن خلال تجربتنا السابقة، نعرف أنه قد تبذل الجهود في نهاية المطاف في مجلس الأمن لممارسة ضغط على بغداد، وأن يطالبه بأن ينفذ على وجه الاستعجال أحكام مشروع القرار هذا وأن يهدده بفرض تدابير إضافية. وإننا نوجه هذا التحذير منذ البداية: وحقيقة أننا لا نقف في وجه اعتماد مشروع القرار المنقوص هذا لا ينبغي أن تعتبر إشارة إلى أننا مجبرون على مجاراة المحاولات الرامية إلى فرض تنفيذه بالإكراه.

فموقفنا لم يتغير. فيجب على بغداد أن تفي بمطالب الأمم المتحدة التي تنص على أن تزيل برامجها المتعلقة بأسلحة التدمير الشامل. واستجابة لذلك، يجب على مجلس الأمن أن يرفع الجزاءات. وبالحكم على التقييمات الموضوعية القائمة لم يعد العراق الآن يمثل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والإقليميين. وعلى أية حال، لم يقدم إلى المجلس أي دليل ملموس على ذلك في السنوات الأخيرة.

والأمر الآن يعود إلى المجلس لكي يتصرف بموضوعية وبطريقة غير منحازة. وسيكشف المستقبل القريب عما إذا كانت الإرادة الحسنة الجماعية للدول الأعضاء في المجلس ستؤدي إلى تنفيذ صارم ونزيه لقراراته، أما عما إذا كان عمل المجلس المتعلق بمسألة العراق سينزلق مرة أخرى إلى مسار مُسيَّس. واعتمادا على ما سيحدث، تحتفظ روسيا بحقها في أن تقرر موقفها في المستقبل بشأن هذه المسألة.

وفي هذه المرحلة، وبالرغم من كل أوجه عدم الاتفاق بشأن مشروع القرار المعروض علينا، فإن من الأهمية بمكان أنه تم توفير إمكانية تجنب وقوع انقسام في المجلس كان يمكن أن يكون محفوفا بإجراءات من

جانب واحد، بل وربما اتخاذ إجراءات قسرية، والتأكيد على الدور الأساسي للمجلس في التسوية السياسية لأهم مشاكل العالم. وروسيا بوصفها دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، ستواصل بذل قصاراها لتعزيز هذا الدور.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية) : يعتقد وفد بلدي أنه لو لم يكن بسبب التقرير المشؤوم الذي قدمه رئيس فرق التفتيش السابق في اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة المعنية بنزع أسلحة العراق، والذي أدى في كانون الأول/ ديسمبر إلى قصف بغداد والمدن العراقية الأخرى، لكانت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة لا تزال تمارس عملها في العراق وتشارك في تنفيذ المهام ذات الأهمية التي أناطها بها هذا المجلس. والعملية المعروضة على المجلس اليوم ليست مجرد تأكيد لسلطته واستعادة مصداقيته فيما يتعلق بمسألة العراق، ولكنها وبأهمية مماثلة، عملية لاستعادة الثقة والائتمان بين المجلس والعراق. والواقع أنه لا يمكن من الناحية المنطقية أن يتوقع المجلس إعادة إرساء سلطته بفعالية بشأن هذه المسألة البالغة الصعوبة دون إعادة إرساء قدر يسير من هذه الثقة والائتمان اللذين توقفا منذ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨.

وبالرغم من بذلكم أفضل الجهود، سيدي، وهي جهود تلقى الكثير من التقدير، فإن مشروع القرار لا يقطع شوطا بعيدا بما يكفي لإدماج الشواغل التي أعرب عنها وفد بلده وغيره من الوفود، والتي كان يمكنها أن تتيح لنا الانضمام إلى تأييد نص يحظى بتوافق الآراء. وكذلك فإنه ليس شاملا على نحو كاف، إذ أنه وبسبب السرعة، أسقط المسألة الهامة المتمثلة في الطرائق المالية. وهذه مسألة صعبة ومعقدة كان ينبغي حسمها وإدماجها في هذا القرار، بالإضافة إلى مسائل أخرى، كصفقة كاملة ومتكاملة، إلا أن إسقاطها قد يؤدي إلى توليد قدر كبير من عدم اليقين وسيعقد تنفيذ مشروع القرار. ونؤكد من جديد على وجهة النظر بأن نهجا يحظى بتوافق الآراء سيسهم إسهاما كبيرا في نجاح هذه العملية.

وينص مشروع القرار، في جملة أمور، على استئناف عمليات التفتيش عن الأسلحة في العراق وتعليق الجزاءات التي مضى عليها تسع سنوات، إلا أنه وفي الوقت الذي كان فيه محددا بشأن إنشاء لجنة جديدة للرصد والتحقق والتفتيش وعودة مفتشي الأسلحة إلى الميدان، فقد كان أقل وضوحا، بل كان غامضا ومليئا بالشروط، فيما يتعلق بإطلاق تعليق الجزاءات؛ ولا يرسي مقياسا محددا أو إطارا زمنيا لرفع الجزاءات بصورة نهائية، وينبغي أن يكون ذلك هدف العملية بكاملها بقدر ما أن هدفها إعداد بيانات بأسلحة الدمار الشامل التي يزعم أنها لا تزال بحوزة العراق والتخلص منها. وفي نظرنا، فإن من المعقول، في ظل عدم توافر مثل هذا المقياس أو الإطار الزمني، أن يكون هناك شيء من عنصر اليقين والتنبؤ في عمليات تجديد الجزاءات على أساس التقارير الإيجابية التي تقدمها اللجنة الجديدة. وهذا ينطوي على أهمية ليس أقلها بالنسبة لأغراض التخطيط الاقتصادي والإنمائي في العراق، الذي يجب عليه أن يبدأ على نحو عاجل بإعادة بناء اقتصاده المدمر. وإن تسع سنوات من الجزاءات العقابية تعد فترة طويلة جدا لكي يحتملها أي بلد.

وتقع على هذا المجلس مسؤولية تقييم ضخامة الآثار المترتبة على الجزاءات بالنسبة للشعب العراقي ويجب عليه أن يبدأ عملية إزالتها في أسرع وقت ممكن، وبطبيعة الحال، فإن ذلك مشروط بامتثال العراق لجميع قرارات المجلس ذات الصلة. ولا يمكن الإنكار بأن الجزاءات تركت آثارا مدمرة على السكان العراقيين ككل، ولا سيما على أشد الفئات ضعفا، مثل المسنين والمرضى والأطفال، الذين يحرمون من العديد من أسباب الراحة الأساسية التي تعد من المسلمات في أماكن أخرى.

إن فرض الجزاءات بلا نهاية يشكل انتهاكا لروح الأمم المتحدة ذاتها ولمقاصدها المكرسة في ميثاقها، الذي يسعى، ضمن جملة أمور، إلى "أن نؤكد من جديد إيماننا بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره" وتحقيق مستوى أعلى للمعيشة وتوفير أسباب الاستخدام المتصل لكل فرد والنهوض بعوامل التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية وتلك هي عبارات الميثاق بحرفيتها.

والواقع أن هذه المثل العليا تبدو جوفاء في سياق حقيقة الحالة في العراق. ويبين التقرير الأخير لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة المتعلق بوفيات الأطفال، أن وفاة أكثر من نصف مليون طفل تحت سن الخمس سنوات في العراق منذ فرض الجزاءات، الأمر الذي كان ممكنا تحاشيه، هو بمثابة اتهام موجه ضد استمرار الجزاءات وتذكرة واقعية بمسؤولية المجلس عن إنهاء الجزاءات بأسرع ما يمكن. والسبيل الوحيد للتخفيف من المحنة القاسية التي يعاني منها شعب العراق هو أن يعمل المجلس على وضع خطة واضحة لرفع الجزاءات تتيح

للعراق استئناف علاقاته الاقتصادية الطبيعية مع المجتمع الدولي.

وهناك توافق في الآراء حول جانبين من جوانب مشروع القرار. الجانب الأول يتعلق بالحاجة الماسة إلى العودة إلى نظام جديد للرصد والتحقق والتفتيش في العراق لاستكمال مهام نزع السلاح التي كانت مخولة من قبل إلى اللجنة الخاصة السابقة. وهناك اتفاق واسع النطاق داخل المجلس على مواصلة الرصد وعلى الحاجة العاجلة إلى تسوية المهام الأساسية المتبقية المتعلقة بنزع السلاح في العراق. إلا أنه، يتعين على أي نظام معزز للرصد والتحقق أن يضع في اعتباره كرامة العراق كدولة مستقلة ذات سيادة، فضلا عن الحساسيات الدينية والثقافية لشعبه.

ويأسف وفدي لأن مشروع القرار هذا ما زال مثابرا على إنفاذ رقابة متشددة لن تفيد إلا في التأثير سلبيا على المدنيين الأبرياء. وفي حين يتصف برنامج النفط مقابل الغذاء الذي يلقى الإطراء الشديد بالأهمية، فإن قدراته على الوفاء باحتياجات الشعب العراقي الماسة تعد محدودة. فالعراق، بناء على تقدير أولي، يحتاج سنويا إلى ٣٠ بليون دولار لسد احتياجاته الراهنة من الغذاء والدواء والهياكل الأساسية - وتحسين هذا البرنامج على النحو المقترح في مشروع القرار هذا عبارة عن تدابير إنسانية انتقائية في الأساس لن تؤدي إلا إلى إحداث تحسينات كمية ولا تتناول إلا شريحة صغيرة من احتياجات الشعب العراقي.

ورفع الحد الأعلى لصادرات النفط أمر محمود، ولكن تأثيره محدود نظرا للوهن الشديد الذي تعاني منه الهياكل الأساسية لصناعة النفط في البلاد. والواضح أنه من غير الممكن إحداث تحسينات حقيقية إذا ما ظلت استيراد قطع الغيار والمعدات المتعلقة بالنفط قيد الإرجاء في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١. وما زلنا نعتقد أنه ما من شيء أقل من إعادة تأهيل الاقتصاد العراقي برمته تأهيلا مكثفا وإعادة بناء الهياكل الأساسية العراقية يمكن أن يحسن الحالة على نحو جذري.

ويتعلق توافق الآراء الثاني في المجلس بالحاجة الماسة أيضا لتسوية المسائل الكويتية، وأخص بالذكر، التزام العراق بتيسير إعادة جميع الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة إلى أوطانهم، وإعادة جميع الممتلكات بما في ذلك المحفوظات الكويتية الثمينة. ومن الواضح أنه لن تتم تسوية نهائية للمشاكل العراقية ما لم تتم تسوية كل هذه المشاكل. وإلى جانب الحاجة إلى أن يظهر العراق تعاونه الواضح فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح المتبقية، يتعين عليه أن يبدي تعاونه فيما يتعلق بهذه المسائل ذات الأهمية المساوية، ابتداء من استئناف تعاونه مع اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية لحل مشاكل الأشخاص المفقودين من الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة.

ولا جدال فيما تتسم به هذه المسألة من طابع إنساني، ويتعين على العراق أن يعالجها، ويجب أن يبذل كل الجهود لحل هذه المشكلة والمشكلة الأخرى المثيرة للمشاعر والتي لا تقل عنها أهمية وهي إعادة الممتلكات والمحفوظات الكويتية المفقودة. وقد جرى إبراز أهمية هذه المسائل بالنسبة للكويت ببلاغة مرة أخرى في المجلس على لسان الممثل الدائم للكويت صباح اليوم. ويحدو وفدي وطيد الأمل في أن يصل ما قاله إلى قلب العراق.

وتعلق ماليزيا أهمية خاصة على موضوع رحلات الحج الجوية. ونحن نعارض، كمسألة مبدأ، فرض جزاءات على أداء فريضة الحج، التي تعد أحد الأركان الأساسية الخمسة للإسلام، وهي تحث دائما على رفع أي قيد من قبيل هذه القيود، سواء في الجزاءات السابقة التي فرضت على ليبيا أو على العراق. ولئن كان صحيحا أن رحلات الحج لا تخضع للجزاءات في حد ذاتها، فإن جوانب أداء فريضة الحج للحجاج العراقيين تخضع لموافقة لجنة الجزاءات فيما يتعلق بالعراق أو اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١.

ويؤسفني أن عددا من الاقتراحات المقدمة في هذا الخصوص، ومنها اقتراحات قدمها وفدي، لم تحظ بالقبول. ولا نعتقد، على أساس خبرتنا في اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ أن الصيغة الحالية الموجودة في مشروع القرار سوف تحل المشكلات التي تحدث في كل موسم للحج. ومن المحتم أن يُجرد موضوع الحج من الطابع السياسي مرة واحدة وإلى الأبد بإخراجه من نظام الجزاءات كلية أو بتوفير أقصى قدر من حرية الحركة أو المرونة في تنفيذها. وهذا أمر هام ينبغي معالجته على وجه السرعة انطلاقا من احترام العقيدة الإسلامية ولا سيما في سياق موسم الحج المقبل الذي لم يتبق عليه سوى ثلاثة شهور. وكم كنا نود لو أن موضوع رحلات الحج، الذي ينبغي أن يشمل العمرة أيضا، قد لقي قدرا أكبر من التعاطف والتفهم، وخاصة في سياق الحوار

فيما بين الحضارات الذي سيشرع المجتمع الدولي في تناوله.

ويوشك المجلس على أن يتخذ قرارا عظيم الأهمية سيؤثر على حياة الشعب العراقي في كثير من النواحي. وقد اقترح وفدي أن يُلقي المجلس أذنا صاغية لوجهات نظر العراق قبل البت في مشروع القرار هذا. وهـذا الإصغـاء، هـو فـي نهايـة الأمر، جزء من عملية يجب القيام بها قبل اتخاذ قرار يؤثر في الطرف المعني، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة وفي النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

ويشعر وفدي بالأسف لأن اقتراحه لم يلق قبولا، على الرغم من التأييد الذي لقيه من عدد من أعضاء المجلس. ومع ذلك، فإننا سنواصل الدعوة إلى إجراء حوار مع العراق وإشراكه في الأمر، اعتقادا منا بأن إشراك العراق، بدلا من عزله وتحويله إلى شيطان، سوف يفيد إلى أقصى حد مصالح المجتمع الدولي وشعب العراق على السواء. وفي هذا الصدد، فإننا نكرر مرة أخرى اقتناعنا بأن الأمين العام، الذي وقع مذكرة تفاهم هامة مع العراق في بغداد بتاريخ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٨٩، له دور هام يتعلق بذلك الموضوع، عليه أن يؤديه، وينبغي تشجيعه على ذلك.

ويهدف مشروع القرار المعروض علينا إلى اتخاذ نهج جديد من المجلس تجاه العراق. ومما يؤسف له أن ذلك النهج لم يتوفر له التوازن المناسب. فما يوجهه إلى حد كبير هو الاعتبارات السياسية وليس الإنسانية. وهو يهدف إلى إبقاء العراق في ظل عزلة متواصلة، بدلا من أن يضعه في تيار الحياة الرئيسي، الذي كان يجب أن يكون هو الهدف الحقيقي لهذه الممارسة، وتتسم لغة مشروع القرار بالغموض في بعض أجزائه الهامة ولذلك فهو معرض للتفسير الاحادي و/أو لاتخاذ قرار احادي لتنفيذه، وهو ما ينبغي تحاشيه. وقد ألمح ممثل الاتحاد الروسي إلى هذه الحقيقة.

ويتضمن النص فحسب بعضا من توصيات فريق السفير أموريم. وقد أيد وفدي بشدة توصيات الفريـق التي تشكل، في رأينا، الأساس الأكثر قابلية للتطبيق بالنسبة لتسوية المسائل المعلقة مع العراق والتـي كـان ينبغي أن تشكل الأساس لمشروع القرار الجامع هذا. وفي اعتقادنا أيضا أنه من الأهمية بمكان، من أجل أن تحقق هذه الممارسة نتائج ناجحة، أن يهيئ المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن جوا مؤاتيا لها. ولكن الحال ليس كذلك بكل أسف، في ضوء الانتهاك المستمر لسيادة العراق وسلامة أراضيه.

فلكل الأسباب التي ذكرتها، لا يستطيع وفدي تأييد مشروع القرار.

السيد وانغي ريواكا (غابون) (تكلم بالفرنسية): كان من دواعي اهتمام غابون أثناء فترة عضويتها في مجلس الأمن أن ترى العراق ينضم من جديد إلى مجموعة الأمم. وهذا يتضمن بطبيعة الحال احترام العراق للقواعد التي تحكم العلاقات بين الجهات الفاعلة في المجتمع الدولي. كما يعني أن يمتثل العراق لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) المؤرخ ٣ نيسان/أبريل ١٩٩١، الذي ينص على أن العراق ينبغي أن يقبل دون قيد أو شرط، تدمير وإزالة جميع الأسلحة المحظورة أو منع خطورتها وذلك تحت إشراف المجتمع الدولي، فضلا عن الرقابة على برنامج تسليحه.

وأكبر آمالنا تمثلت في التوصل إلى مشروع قرار يأخذ في الاعتبار بصورة إجمالية التعليقات والاقتراحات الجوهرية التي قدمها معظم أعضاء مجلس الأمن.

ونعرب عن أسفنا الشديد لأن الجهود التي بُذلت خلال عدة اشهر لم تسفر عن هذه النتيجة. ومما يزيد أسفنا، أن آراء الخبراء، في بعض المجالات جاءت محددة بصورة واضحة. وعلى سبيل المثال، أشار السفير أموريم، رئيس فريق التقييـم الـذي أنشأه مجلس الأمن في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، إلى ما صرحت به الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومفاده أنه ليس ثمة دليل على أن العراق يمتلك في الوقت الحاضر أسلحة نووية أو أنه احتفظ بأي قدرة عملية على انتاج تلك الأسلحة.

بيد أن هـذا القـول نفسه لا ينطبق على مجال الأسلحـة الكيميائيـة والبيولوجيـة والأسلحة الأخرى حيث لا تزال توجد أسئلة كثيرة تتطلـب المزيد من الإيضاح.

ويتيح مشروع القرار الذي يوشك أن يصوت عليه المجلس اليوم فرصة للعراق لكي يستأنف حواره مع الأمم المتحدة ويلقي الضوء على تلك المجالات المعتمة التي توحي إلى المرء بأن هناك شيئا مخفيا فيما يتعلق ببرنامجه لأسلحة الدمار الشامل.

وفي هذا السياق يشجع وفد الغابون الحكومة العراقية على إغتنام هذه الفرصة كي تتعاون دون كلل مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الجديدة المشار إليها في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار المعروض علينا. ومن شأن هذا التعاون أن يمكن المجلس من اتخاذ تدابير منها في جملة أمور التدابير المنصوص عليها في الفقرات ٢٨ و ٣٣ و ٣٧ و ٣٨ من مشروع القرار.

وتتناول هذه الفقرات زيادة الموارد المرصودة حاليا لقطع الغيار المطلوبة لصناعة النفط، وتعليق أوامر الحظر المفروضة على استيراد المنتجات العراقية وعلى بيع السلع المدنية للعراق، ورفع أوجه الحظر المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

فإذا أراد العراق أن يساعد في تهيئة الظروف اللازمة لتنفيذ هذه التدابير، فمن شأن ذلك أن يساعد في تخفيف المعاناة التي تحملها شعبه خلال فترة السنوات التسع الماضية؛ ومن شأنه أن يعزز العودة إلى حياة طبيعية؛ ويجعل بالمستطاع التمتع بتجارة حرة مع البلدان المجاورة؛ ويساعد في توطيد السلام في الشرق الأوسط.

ولابد من التعاون أيضا مع اللجنة الثلاثية واللجنة الفرعية التقنية المنشأة لتحقق في قضايا المفقودين، من مواطني الكويت أو من رعايا دول ثالثة، وتسهل إعادة الممتلكات والمحفوظات الكويتية التي استولى عليها العراق.

وفيما يتصل بذلك الجانب الهام من الحالة بين العراق والكويت، أكدت من جديد أفرقة التقييم التي ترأسها السفير أموريم على أن تلك المسائل هي مسائل ذات طابع إنساني واضح، وأشارت إلى ضرورة تقديم معلومات إلى أسر المفقودين، أيا كانت الظروف. وفي هذا الصدد، نعرب عن سرورنا لأنه طلب من الأمين العام أن يعين منسقا رفيع المستوى لمتابعة تلك المسائل وليقدم تقارير عنها إلى مجلس الأمن مرة كل أربعة أشهر.

وأخيرا، نعرب عن سرورنا البالغ لأن الفقرة ٦ من مشروع القرار المعروض علينا تؤكد على ضرورة تقديم تدريب تقني وثقافي عالي الجودة لأعضاء لجنة الأمم المتحدة الجديدة للرصد والتحقق والتفتيش. وفي الحقيقة كان الافتقار إلى الاهتمام بالحساسيات الثقافية العراقية في الماضي في أغلب الأحيان سببا لتعريض العلاقات بين العراق واللجنة الخاصة السابقة للخطر.

وسوف يصوت وفدي مؤيدا لمشروع القرار الوارد في S/1999/1232 بتاريخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

السيدة راميريز (الأرجنتين) (تكلمت بالاسبانية): لقد مُنعت الأمم المتحدة لفترة تزيد عن السنة من تنفيذ ولاية مجلس الأمن التابع لها لرصد عملية نزع سلاح العراق واتخاذ تدابير دائمة للتفتيش والتحقق. وخطورة وتعقيد أسباب هذه الحالة، ينعكسان بوضوح، في أننا احتجنا إلى فترة تزيد عن ١٠ أشهر لاختتام المفاوضات، التي ستنتهي مرحلتها الأولى باعتماد مشروع القرار المعروض علينا.

ولقد تعاونت الأرجنتين في هذه العملية بصفتها مقدمة لأحد مشاريع القرارات الأولى. وكان غرض تلك المبادرة هو مساعدتنا للخروج من الركود الذي شهده المجلس. ومما يدعو إلى الطمأنينة أن نرى أن عددا من الأفكار المتضمنة في تلك الوثيقة قد أدرج في هذا المشروع الجديد الذي قدمه وفد المملكة المتحدة بعد بضعة أشهر من المفاوضات بين الأعضاء الدائمين.

ونحن نؤكد على ضرورة التوصل إلى توافق في الآراء في مجلس الأمن لإقناع العراق باستئناف التعاون مع الأمم المتحدة. ونؤيد أيضا وجهة النظر التي تفيد بأن آراء العراق ينبغي أن يكون لها قدر هام في هذه العملية. وبالرغم من ذلك، لا ينبغي أن يكون ثمن توافق الآراء فقدان سلطة المجلس؛ ولا ينبغي أن يكون الثمن هو التخلي عن المبادئ التي تقررت منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

وسوف أشير الآن إلى ما نعتقد بأنه الجوانب الرئيسية لمشروع القرار. أولا، إعادة تكوين التفاعل الملائم بين مجلس الأمن والعراق، وذلك بإنشاء الكيان الجديد الذي سوف يخلف اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة - وهو لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية اعتماد برنامج عمل تلك الهيئة واللجنة الدولية للطاقة الذرية، والالتزام به شرط من شروط تعليق الجزاءات. ويتعين أن تعود لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، من جانبهما، إلى العراق لإعداد برامج عمل تمكنهما من تنفيذ ولايتهما، بعد أن

تقررا الحالة الراهنة على أرض الواقع. وتوضح أحكام المشروع هذه، جملة أمور منها، التغييرات الإيجابية نحو التوصل إلى إعادة تحديد الاختصاصات تحديدا واضحا وقاطعا.

لقد بدأ مفهوم تعليق الجزاءات للتشجيع على الامتثال لقرارات المجلس يترسخ في ممارساته. والآلية المتوخاة في الفرع دال من مشروع هذا القرار تجعل بصورة معقولة شروط تعليق جزاءات معينة مفروضة على العراق رهنا بتعاون ذلك البلد مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ومع الوكالة الدولية للطاقة الذرية في جميع نواحي برامج العمل المتوخيان في الفقرة ٧ من منطوق القرار. وفي ضوء السوابق المحددة ونظرا للحالة في هذه المنطقة دون الإقليمية، التي لم تتغير، يبدو لنا أن التعاون دون تردد أو تحفظ هو شرط لا غنى عنه وعنصر جوهري من عناصر هذا المشروع.

وحالما يعتمد مشروع القرار هذا، يتعين تنفيذه، ومن المأمول أن يمتثل العراق له. ومن ثم يشترك مرة أخرى في الحوار داخل منظومة الأمم المتحدة ويستفيد من حالة تعليق الجزاءات في منتصف الطريق نحو رفعها.

وعلى أية حال، فإن غالبية التدابير ذات الطابع الإنساني في الجزء جيم ستكون قابلة للتطبيق لمصلحة الشعب العراقي بعد اعتماد مشروع القرار مباشرة. والرفع النهائي لسقف حصة النفط التي يسمح للعراق بتصديرها في إطار النظام المنشأ بموجب القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وإنشاء آلية مبسطة للموافقة على واردات الأغذية أو الأدوية أو المواد التعليمية قراران سوف يسري مفعولهما فورا.

وأخيرا، فإن تقييم قابلية مشروع القرار هذا للتطبيق لا بد أيضا أن يأخذ بعين الاعتبار الدور الذي سيتعين علينا نحن أعضاء المجلس القيام به. وحتى يتسنى تعليق الجزاءات لن يتعين أن يمتثل العراق لالتزاماته وحسب، بل سيتعين على مجلس الأمن أن يوافق على برنامج عمل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية. إضافة إلى ذلك، سيتعين على المجلس أن يوافق على نظام للرقابة المالية لكفالة أن يصبح التعليق أمرا واقعا. وهذان القراران لهما أهمية حيوية في تلك العملية ونأمل أن ينفذا بنجاح في المستقبل القريب.

ويحدونا أمل أيضا في أن يمتثل العراق تماما وبدون شروط للفقرة ٣٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، وفقا للجزء باء من مشروع القرار.

إن إنشاء لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش يؤذن ببدء مرحلة جديدة في الولاية المتعلقة بعملية نزع السلاح والمراقبة والتحقق المستمرة في العراق، وهي الولاية المنشأة بموجب الفقرات ٨ و ٩ و ١٠ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وبموجب القرار ٧١٥ (١٩٩١). ومشروع القرار الجديد يتضمن جميع الاحتياطات اللازمة للحفاظ على عناصر الموضوعية والقدرة التقنية والطابع المهني اللازمة لضمان قيام هذا الجهاز الفرعي، التابع لمجلس الأمن، بالإبلاغ بحياد عن الامتثال لولايته وعما يلقاه من تعاون من الحكومة العراقية. ويمكن القرار الجديد أيضا من الاستفادة من المعارف والخبرات التي اكتسبتها لجنة الأمم المتحدة الخاصة خلال فترة عملها التي دامت ثمان سنوات.

وفي الختام، نود أن نعرب مرة أخرى عن تقديرنا للجهود التي تبذلونها، أنتم يا سيادة الرئيس، فضلا عن وفدكم وعاصمتكم، سعيا إلى الوصول إلى نص يمكننا من الخروج من حالة الجمود التي نعيشها منذ أواخر عام ١٩٩٨.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثلة الأرجنتين على الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليّ.

السيد تشن هواصن (الصين) (تكلم بالصينية): قبل سنة بالضبط تعين تعليق عملية الأمم المتحدة للتفتيش على الأسلحة في العراق، حيث كان ذلك لأسباب معلومة للجميع. ومنذ ذلك الحين، وجد مجلس الأمن نفسه أمام طريق مسدود فيما يتعلق بالمسألة العراقية ولم يتحقق شيء خلال الإثني عشر شهرا الماضية. وللخروج من هذا المأزق أنشأ مجلس الأمن ثلاثة أفرقة تقدمت بتوصيات جديدة عن كيفية إعادة إنشاء تفتيش الأسلحة في العراق، وتحسين الحالة الإنسانية هناك، والتعجيل بتسوية مسألة المفقودين الكويتيين. وبعد ذلك عقد أعضاء المجلس مناقشات ومشاورات مطولة، أملا في التقريب بين المواقف المختلفة إلى حد كبير بين الجوانب المختلفة وللوصول إلى توافق في الآراء بشأن قرار شامل ومتوازن بغية استئناف أنشطة الأمم المتحدة للتفتيش عن الأسلحة في العراق.

وكيفية حل المسألة العراقية المعقدة، بطريقة مفيدة وفعالة وسلسة، موضوع خطير ينبغي لكل أعضاء المجلس بلا استثناء النظر فيه بعناية. وترى الصين أنه عند وضع سياسات جديدة شاملة للمجلس إزاء العراق، سيتعين على الأقل التصدي للمسائل الجوهرية الثلاث التالية.

أولا، ينبغي إنشاء لجنة تفتيش جديدة، تكون موضوعية ومحايدة ومتسمة بالشفافية وخاضعة للمساءلة لتحل محل لجنة الأمم المتحدة الخاصة سيئة الصيت. إن اللجنة الخاصة، التي أنشئت تمشيا مع القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، حققت إنجازات لا يستهان بها في رصد أسلحة الدمار الشامل العراقية والتحقق منها وتدميرها، وتلك إنجازات ينبغي أن نشيد بها. إلا أن تلك اللجنة، تحت قيادة مديرها التنفيذي السابق، قامت باستمرار بإخفاء المعلومات عن المجلس، وخدعت المجلس وضللته، بل وبلغ بها الأمر أنها تجرأت على اتخاذ إجراءات لم يأذن بها المجلس، فقامت بدور غير مشرف تمثل في تفجير الأزمة التي بدأت تتداعى في ذلك الحين.

إنني على يقين من أن جميع أعضاء المجلس لا يزالون يذكرون جيدا أن اللجنة الخاصة قامت أكثر من مرة بإدخال مادة VX وغيرها من العوامل الكيميائية إلى بغداد بدون طلب الإذن مسبقا أو تقديم تقارير عن ذلك من بعد. وقد يذكر المجلس أيضا أنه رغم أن المئات من عمليات التفتيش قد مرت على ما يرام، وأنه لم تحدث سوى مشاكل بسيطة في عدد قليل منها، خرجت اللجنة الخاصة بخلاصة عدم وجود تعاون كامل من الجانب العراقي. وقد يذكر المجلس أيضا أنه فيما يتعلق بمسألة حاسمة مثل انسحاب اللجنة الخاصة من العراق، فإن تلك اللجنة قد تجاوزت المجلس واتخذت القرار بمفردها. ونحن نطالب بوجوب بألا تكرر لجنة التفتيش الجديدة مسار اللجنة الخاصة، وهذا أمر نحن واثقون منه تماما. ويجب أن تتسم أنشطة لجنة التفتيش الجديدة بالموضوعية والخضوع للمساءلة، ويجب أن يكون لمجلس الأمن التحكم المطلق في عملها والإشراف عليه.

ثانيا، ينبغي تحديد المسائل المتبقية المتعلقة بنزع سلاح العراق على نحو واضح ودقيق وحلها تدريجيا وبفعالية. ومن الإنصاف القول بأنه قد حدث تقدم هائل في نزع أسلحة العراق، خاصة فيما يتعلق بالملفات النووية والمتعلقة بالقذائف. بيد أن من الصحيح أيضا أن بعض المشاكل لا تزال قائمة. وقد كان رأينا دائما أن المهام الرئيسية المتبقية لا ينبغي الاستهانة بها باعتبارها لم تكن، كما لا ينبغي أن يبالغ في تقديرها. والأمر الصحيح الواجب عمله هو إرسال لجنة التفتيش الجديدة إلى العراق في بعثة حقيقية لتقصي الحقائق، ومن ثم ينبغي لمجلس الأمن أن يستعرض قائمة المهام الرئيسية المتبقية ويوافق عليها. وحينئذ ستتعهد حكومة العراق بتناول تلك المهام وفقا للقائمة التي تتم الموافقة عليها وأن تقوم بواجباتها المتعلقة بنزع السلاح في أقرب وقت ممكن حتى يتسنى للمجلس أن يرفع جميع الجزاءات على نحو عاجل.

وأخيرا، وليس آخرا، هناك حاجة ماسة لتخفيف المعاناة الهائلة واللاإنسانية للشعب العراقي القائمة منذ تسع سنوات. فالجزاءات التي فرضت منذ تسع سنوات قد سببت معاناة مادية ومعنوية هائلة للمدنيين العراقيين، خاصة النساء والأطفال. إن منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وأفرقة العون العديدة التابعة للمنظمات الإنسانية غير الحكومية في العراق، بعد أن أجرت دراسات ميدانية منفصلة، أصدرت جميعها وثائق عن الواقع القاسي للمعاناة الإنسانية الخطيرة التي يشهدها ذلك البلد. وقد تقدمت تلك الهيئات بالنداءات أنفسها مرارا إلى المجلس ليضع حدا في وقت قريب للجزاءات غير الإنسانية على العراق. ولم يصدق ويقر أبدا أي واحد في المجلس بأن المجلس كان ينوي أصلا من فرض الجزاءات على العراق إيذاء المدنيين الأبرياء. ومن ثم، ليس لدى المجلس أي مبرر لإطالة أمد المعاناة الإنسانية للشعب العراقي.

وبفضل جهود جميع الأطراف خلال عملية المشاورات، فإن مشروع القرار المعروض علينا يتضمن العديد من المقترحات والتوصيات التي تقدمت بها الأفرقة بشأن كيفية تحسين الحالة الإنسانية في العراق. وهذه نتيجة إيجابية رغبت غالبية الدول الأعضاء، بما فيها الصين، في تحقيقها. وفي مشروع القرار، هناك أيضا تدابير جديدة من أجل حل مشاكل مثل مشكلة المفقودين الكويتيين والممتلكات الكويتية المفقودة. كما لاحظنا إدخال تعديل نهائي من جانب مقدم مشروع القرار. وبالتالي، فإنه رغم أننا غير راضين عن مشروع القرار ككل، فإننا نشعر أنه يمثل بعض التحسن بالمقارنة بالنص الذي قدمه أولا بعض الأعضاء.

والقضايا الأساسية الثلاث المذكورة آنفا لن تحسم إلا عن طريق اتخاذ قرار شامل وجديد ويمكن تنفيذه؛ وعند ذلك فقط يمكننا أن نبدأ في الخروج من المأزق الذي استمر عاما كاملا. ومع ذلك، أجد لزاما على أن أشير بكل أسف إلى أن تنفيذ مشروع القرار المطروح أمامنا مشكوك فيه بدرجة كبيرة. وإنني متأكد من أن الكل يفهم أنه لا يمكن تنفيذ أي قرار دون تعاون العراق. وإن لم يتمكن العراق من الاقتناع بأن هناك أملا يتحقق بتنفيذ القرار، كما هو الحال بالنسبة لمشروع القرار هذا، فكيف يمكنه أن يكون راغبا في التعاون الذي نأمله، ومستعدا لتقديمه؟

إننا نعتقد دائما أن العراق ملزم بتنفيذ قرارات المجلس ذات الصلة بإخلاص، إلا أن المجلس ملزم كذلك بتنفيذ قراراته بأمانة، وبإعطاء تقييم موضوعي لتنفيذ العراق، وبرفع الجزاءات تدريجيا، أو تعليقها على الأقل، وفقا لذلك. ولذا، نرى أنه ينبغي أن يتضمن مشروع القرار ربط إعادة التفتيش على نزع السلاح بتعليق الجزاءات المفروضة على العراق.

وطالما أن العراق يفي بالتزاماته في مجال نزع السلاح ويحرز تقدما تدريجيا في ذلك، فيجب على المجلس أن يتحرك في الوقت المناسب لتعليق الجزاءات. وطالما قدمت اللجنة الجديدة تقارير إيجابية إلى المجلس حول استمرار العراق في التعاون بشأن معالجة المهام الرئيسية المتبقية، فيمكن، بل ويجب تمديد تعليق الجزاءات تلقائيا. لقد اقترحنا مرارا وتكرارا أنه ينبغي لمشروع القرار أن يتضمن أحكاما محددة وعملية، لا تيسر الاضطلاع بتنفيذها فحسب، بل تساعد كذلك على تجنب حدوث سوء فهم أو نشوب نزاعات بين أعضاء المجلس. ولكن، مما يؤسف له أن الموقف المعقول للجانب الصيني إزاء هذه القضايا الأساسية لم يظهر في مشروع القرار.

وقد أعادت الصين التأكيد في مناسبات عديدة أنه نظرا للاختلاف الشديد في مواقف سائر الأطراف إزاء كيفية الخروج من هذا المأزق والتحرك بالعملية إلى الأمام، ونظرا لعدم التمكن من تحقيق توافق في الآراء إلا بعد مشاورات مضنية، فإن فرض موعد نهائي لعملية المشاورات لن يكون مفيدا، بكل بساطة. وللأسف، لم يقبل بعض الأعضاء حجتنا وطلبنا، ودفع المجلس إلى العمل. ولا يسعنا إلا الإعراب عن أعمق أسفنا في هذا الشأن.

وفي حالة لم يتم فيها التوصل إلى توافق في الآراء، فإن طرح مشروع قرار للتصويت، حتى لو اعتمد، لن يساعد على حسم قضية العراق التي استمرت فترة طويلة. كما أن الأخذ بهذا النهج لن يساعد على المحافظة على سلطة المجلس ودوره. ولا يفضل الجانب الصيني الأخذ بهذا النهج، كما أنه لا يمكنه تأييد مشروع القرار هذا. ولذا ليس أمامنا خيار سوى الامتناع عن التصويت.

ومما يتصف بالأهمية الخاصة أن المداولات حول مشروع القرار المتعلق بالعراق، والتصويت عليه، يجريان في هذا الوقت على وجه الخصوص. فبالأمس، كانت الذكرى السنوية الأولى لشن هجمات عسكرية على العراق من جانب واحد، قام بها بعض الأعضاء في مراوغة لمجلس الأمن. والواقع أنه قد ظهر تيار يثير القلق في العلاقات الدولية أثناء العام الماضي. ومن الواضح أن أزمتي العراق وكوسوفو دللتا بوضوح على أن الاستخدام المتعمد للقوة، وبخاصة الإجراءات المتخذة من جانب واحد دون تصريح من المجلس، لن تنزل الضرر الشديد بمكانة وسلطة المجلس فحسب، بل ستزيد أيضا من تعقيد الحالة. لقد تعين على المجلس أن يعالج أزمة كوسوفو في نهاية المطاف؛ والآن، من الواجب أيضا أن يعاد تقديم قضية العراق إلى المجلس.

هذه الحقائق جعلت من الواضح جدا، مرة أخرى، أن استخدام القوة أو أي أية وسيلة أخرى لا يمكن أن يحل محل دور مجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين. ويجب أن نشير هنا أيضا إلى أن ما يسمى بمنطقة حظر الطيران في العراق لم يصرح بها المجلس أو يوافق عليها على الإطلاق. وينبغي للأعضاء المعنيين أن يوقفوا فورا هذه الأفعال التي تتحدى القانون الدولي وسلطة المجلس. وينبغي لهؤلاء الأعضاء أن يدللوا على إخلاصهم إن أرادوا معالجة قضية العراق.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): نجتمع اليوم هنا للنظر في مشروع قرار تأمل البرازيل أن يكون الخطوة الأولى صوب إعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي في العراق. وأعني بإعادة الحياة إلى مجراها الطبيعي التأكد من أن العراق لا يشكل تهديدا للأمن الإقليمي أو الدولي. وعلى العراق أن يفي بالتزامه بالإعلان التام عن برامج الأسلحة المحظورة، وأن يقبل الآلية المعززة للرصد والتحقق المستمرين.

ولكن المجرى الطبيعي للحياة يعني أيضا التدفق الحر للتجارة من العراق وإليه، وتحكمه السيادي في موارده، أي إنهاء الجزاءات وإدماج العراق من جديد في مجتمع الدول على قدم المساواة.

والفقرتان ٢١ و ٢٢ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) تنصان بوضوح على شروط عودة الحياة إلى مجراها الطبيعي في العراق. ولا تزال هاتان الفقرتان المعيار المتخذ لرفع الجزاءات. ومع ذلك، لا يبدو أنه من الممكن تحقيق هذا الهدف على الفور. فرغم أن أهداف النظام الذي أنشأه القرار ٦٨٧ (١٩٩١) لا تزال باقية، فيبدو أن هذا النظام قد استُنفِذ. ولا يوجد دليل أبلغ على ذلك من توقف عمليات التفتيش في العراق منذ ما يقرب من عام.

وهذا الشلل جعل من الضروري لمجلس الأمن أن يعرف معايير جديدة لأعماله في العراق، دون التخلي عن الإطار الموجود للحقوق والالتزامات الواردة في القرارات السابقة.

ومن الهام جدا أن ننظر إلى الماضي نظرة ثاقبة لكي نتعلم الدروس التي تمهد الطريق لتنفيذ مشروع القرار الذي نوشك على التصويت عليه.

ومن المزايا الرئيسية للنص المطروح أمامنا أنه ذو نهج تطلعي. فهو يجدد الأساس القانوني لعملنا في العراق، ويوجد واقعا سياسيا جديدا يقوم على أساس فكرة الاضطلاع بعملية معينة.

والتقدم، وتعليق الجزاءات، معلمان هامان يمكن تحقيقهما في الأجل المتوسط. ومع ذلك ينبغي لنا أن نسلم بأنه يجب بنائهما بالطرق السياسية. وعملية البناء هذه، وهي قبل كل شيء عملية بناء ثقة، متوخاة في المشروع الحالي بوصفها عملية مستمرة من عمليات صنع القرار. وفي كل خطوة، يطلب إلى مجلس الأمن أن يتخذ مقررات ملموسة تتطلب حكما سياسيا دقيقا. ونأمل أن يجري تحقيق ذلك، وأن ينفذ مشروع القرار تنفيذا كاملا.

وما برح مجلس الأمن منذ عام تقريبا - يحاول معالجة مسألة كيفية إعادة تكوين موقف موحد إزاء المسألة العراقية، وكيفية استعادة سلطة الأمم المتحدة في العراق.

وقد كانت أولى الخطوات المجدية إنشاء الأفرقة الثلاثة. وقد كرس سلفي، السفير سيلسو أموريم، قدرا كبيرا من طاقاته لمهمة إعادة تعريف بعض معايير الأعمال التي تضطلع بها الأمم المتحدة في العراق. وقد كان ذلك، مسعى جادا وهاما اعترف به جميع أعضاء مجلس الأمن. وقدمت تقارير الأفرقة حلولا تقنية وقابلة للتطبيق لكي ينظر فيها مجلس الأمن من الناحية السياسية.

وفي حزيران/يونيه الماضي، انضمت البرازيل إلى فريق مقدمي المشروع الانكليزي - الهولندي بهدف رئيسي يتمثل في المساعدة على بناء توافق في الآراء في مجلس الأمن. وفي ذلك الوقت قدمت آراء مختلفة في المشروع الفرنسي - الروسي - الصيني. ونأسف لأنه لم يكن ممكنا تحقيق توافق في الآراء. ولكن اعتقد أن لدينا، بعد ثمانية أشهر من المفاوضات، نصا متوازنا. وهو يتضمن أيضا كثيرا من توصيات الفرق الثلاثة - رغم عدم تضمينها جميعا. ونحن ممتنون للوفد البريطاني على جميع الجهود التي كرسها لهذه العملية، ونثني على نتائجها.

وربما لا يكون المشروع مثاليا بالنسبة لجميع الوفود. ولكنه بالتأكيد قريب جدا من أفضل النتائج الممكنة، مع مراعاة الاختلافات العميقة في الرأي فيما يتعلق بمسألة العراق. والبديل هو الوضع الراهن الذي يمثل من منظور الأمم المتحدة، توازنا خطرا من عدم الالتزام والغياب. ومن الواضح أنه لا يمكن قبوله باعتبار أن قرارات مجلس الأمن لا يتم تنفيذها بينما الشعب العراقي يستمر في المعاناة من جميع أنواع الحرمان. وتريد البرازيل أن ترى مجلس الأمن مسيطرا بالكامل على عملية يمكن أن تؤدي إلى تنفيذ قراراته وعودة الأمور الطبيعية في العراق.

وختاما، فإنه يتعين معالجة كيفية إشراك العراق عاجلا بدلا من آجلا. وبالتأكيد فإن هذه المهمة لن تكون سهلة، نظرا لموقف السلطات العراقية، ولا سيما بعد أحداث كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ والحوادث ذات الطابع العسكري التي تقع باستمرار. ومن رأينا أنه يتعين بذل جهد من دبلوماسية التداوي. وسوف يحتاج مجلس الأمن إلى معاونة كل من لديهم القدرة على إجراء حوار مع حكومة العراق والتأثير عليها. وربما تكون هناك حاجة إلى مساعدة الأمين العام.

كما أن اعتماد مشروع القرار اليوم سوف يرسل إلى المجتمع الدولي إشارة واضحة عن تصميمنا على معالجة القضية العراقية بالطرق السلمية وحدها. وينبغي تفادي جميع الإجراءات التي تقع خارج هذا الإطار القانوني. وسوف تصوت البرازيل لصالح المشروع المعروض علينا اعتقادا راسخا منا بأنه يمثل بداية مرحلة جديدة في العلاقات بين الأمم المتحدة والعراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل البرازيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): وأخيرا، وبعد انقضاء وقت طويل، معروض علينا الآن القرار "الحل" المعلن عنه كثيرا بشأن مسألة العراق. وإن وفدكم، يا سيدي، يستحق الثناء على جميع الجهود التي وضعت فيه. ونحن على ثقة من أن المجلس باعتماد مشروع القرار هذا، سوف ينجح في الخروج من حالة الجمود التي ألقت بثقلها عليه وأصابته بما يشبه الشلل لمدة سنة، مع ما خلفته من عواقب خطيرة على السلم والأمن الإقليميين.

وظل المجلس منقسما لوقت طويل جدا إزاء العراق ولم يكن استمرار حالة الركود في مصلحة أي شخص. ولهذا السبب ضم وفدي صوته إلى أصوات أعضاء المجلس الآخرين الذين أرادوا الانتهاء من هذه المسألة في أقرب وقت ممكن. ولم تذهب الجهود التي بذلتها بصبر وإلحاح ومثابرة عبثا. وعلاوة على ذلك، وللمرة الأولى منذ فرض الجزاءات ضد العراق، يفتح مشروع القرار هذا آفاقا حقيقية لتعليق الجزاءات ورفعها في نهاية المطاف. وبمعنى آخر فإنه يحمل الأمل في رؤية الضوء في نهاية النفق. ولقد استرعى وفدي بالأمس انتباه المجلس إلى أن الشيء المهم هو رؤية الضوء في نهاية النفق. ولكننا إذا انتظرنا وسألنا أنفسنا ما إذا كان الضوء في نهاية النفق هو ضوء شمعة أو ضوء القمر، فإننا لا نحرز أي تقدم، ولا نساعد العراق.

وليست هناك خطة خفية فالفقرة ٧ واضحة جدا بشأن السبيل الذي سنسلكه والمطلوب من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أن تعمله إذ تنص بوضوح على ما هو مطلوب من العراق. وثانيا بشأن قضية أسرى الحرب الكويتيين، والمحفوظات الكويتية والممتلكات الأخرى، يوفر مشروع القرار هذا نهجا جديدا. ومن الآن فصاعدا ستكون هناك عملية متابعة نشطة ودقيقة. وهكذا لن تشغل هذه القضية الهامة موقعا ثانويا. إنها مسألة إنسانية خطيرة ويجب معاملتها بهذا الوصف.

واليوم ليس في نية وفدي أن يعالج هذه القضية نظرا لأن الممثل الدائم للكويت سبق أن تكلم عنها بلباقة لا تنافس. ويوافق وفدي تماما على كل ما قاله بشأن هذه القضية ويذكر أن الوفد الغامبي يرى دائما أنه لا يمكن لمسألة أسرى الحرب الكويتيين والمحفوظات الوطنية والممتلكات الأخرى أن تظل مسألة مغمورة. ويجب أن يوافق العراق على استئناف التعاون مع اللجنة الثلاثية حتى تتمكن من إنهاء مسألة أسرى الحرب والأشخاص المفقودين الآخرين. وأبدت بعض الوفود أسفها تجاه السنوات التسع من فرض الجزاءات على العراق. ولكن من العدل أيضا أن تأسف على تسع سنوات من حالة الألم والكرب والشك التي تعاني منها ٦٠٠ أسرة كويتية. تصوروا العذاب الذهني لـ ٦٠٠ أسرة كويتية - فهم لا يعرفون مصير أحبائهم. ويجب إعادة المحفوظات؛ والقعود عن تنفيذ ذلك يكون بمثابة سلب بلد من شخصيته الوطنية.

وثالثا، يعالج مشروع القرار البعد الإنساني للمشكلة العراقية بطريقة نأمل أن تقطع شوطا طويلا في تخفيف معاناة شعب العراق. وسيتمكن العراق الآن من بيع كل ما تستطيع بيعه من النفط والمنتجات النفطية. وبمجرد وضع قائمة، لن تقدم بعد الآن الأصناف الإنسانية مثل المواد الغذائية، واللوازم الصيدلانية والطبية، وكذلك المعدات الطبية والزراعية العادية، والأصناف التعليمية إلى اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦١ (١٩٩٠) للموافقة عليها. وهناك حاجة فقط إلى إخطار الأمين العام باستيرادها. ومن شأن هذا إزالة القيود المحبطة للغاية المفروضة على البرنامج العراقي، ومن ثم يفسح المجال لوصول قريب من السلع الإنسانية إلى العراق عندما يكون ذلك مطلوبا.

وعلاوة على ذلك نص على تعيين فريق من الخبراء بولاية الموافقة السريعة على عقود قطع الغيار والمعدات الأخرى اللازمة لتمكين العراق من زيادة صادراته من النفط والمنتجات النفطية. ومن شأن هذا القضاء على مشكلة وقف استيراد قطع الغيار لمشاريع محددة. وعلاوة على ذلك فإن مشروع القرار هذا ينص على تعيين فريق آخر من الخبراء يضم خبراء صناعة النفط لإعداد التقارير عن الإنتاج النفطي الحالي للعراق

وقدرته التصديرية، وإعداد التوصيات. ولم يستثنى حتى استخدام طرق الاستيراد الإضافية للنفط والمنتجات النفطية للعراق.

وبوسعنا أن نستمر في تعداد وتمجيد صفات وحسنات مشروع القرار هذا. ومن ثم سنطلب من اللجنة المنشأة عملا بالقرار ٦٦٠ (١٩٩٠) أن تتخذ قرارا بشأن جميع التطبيقات فيما يتعلق بالاحتياجات الإنسانية والمدنية الضرورية خلال يومي عمل. ولتتويج هذا كله هناك آلية تنبيه لتعليق الجزاءات بشرط تعاون العراق من جميع النواحي واحترام التزاماته ضمن إطار قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ورغم الاعتراف بالتقدم الذي أحرزه العراق في الوفاء ببعض هذه الالتزامات، فلا تزال هناك مهام رئيسية متبقية يتعين اتمامها. وسوف تحدد هذه المهام لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقيق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ثم تتحرك إلى الأمام. والكرة الآن في ملعب العراق ونحن نحث سلطات العراق بإخلاص على انتهاز هذه الفرصة الفريدة لتحريك العملية تجاه العد التنازلي من أجل تعليق الجزاءات ورفعها في نهاية المطاف.

بيد أنه يجب أن يفهم أن ما يقدم في مشروع القرار هذا هو القاسم المشترك الأدنى، مع مراعاة أنه بقدر ما نحتاج إلى توافق في الآراء ينبغي للمجلس أن يسعى إلى وضع معايير مرتفعة والمحافظة عليها تكون متماسكة وعادلة في جميع الأوقات. وإذا ارتكب الخطأ المحزن المتعلق بتغيير أو تخفيض المعايير التي وضعها لنفسه لسبب أو لآخر فإنه سيسجل بذلك سابقة خطيرة. ويجب أن يحترس المجلس من منح معاملة خاصة لأي بلد مهما جرى. ويجب معاملة جميع البلدان بنزاهة ومساواة. ولهذا السبب عارض وفدي بشدة فكرة "القابلية للتنفيذ" لأنها مرادفة لفكرة الاستساغة، وبالتالي يحكم عليها بالفشل منذ البداية.

إننا نقول دائما إن العراق بلد عظيم لديه تراث ثقافي غني ومهد لواحدة من أقدم الحضارات المعروفة، ونظرا لموارده الطبيعية والمعدنية والبشرية فإن لديه إمكانيات ضخمة لأن يصبح قوة اقتصادية يعتد بها ليس فقط في منطقة الخليج ولكن في العالم كله أيضا، واليوم توجد بلدان ليست دولا عسكرية قوية بيد أنها قوى يعتد بها بسبب قوتها الاقتصادية والثقافية والعلمية والتكنولوجية. وفي رأينا أن هذه هي العظمة الحقيقية، وليس القوة العسكرية أو تكديس أسلحة الدمار الشامل.

والواقع أن مشروع القرار المعروض علينا يشير إلى هدف إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل وجميع قذائف إيصالها وهدف فرض حظر عالمي شامل على الأسلحة الكيميائية.

في ضوء ما ذكرته سيصوت وفدي مؤيدا مشروع القرار المعروض علينا. إنه يبين الطريق إلى الأمام حتى يمكن للعراق أيضا - بعد أن يتعاون في جميع الجوانب - أن ينضم إلى منزلة فئات البلدان التي نالت احترام وتقدير الجميع ليس بسبب الفكرة المضللة للقوة العسكرية ولكن بسبب سعيها المستنير صوب تحقيق معجزات اقتصادية، وقصص النجاح التي ترتبط بإنجازاتها التكنولوجية في خدمة البشرية.

إننا مقتنعون أكثر من أي وقت مضى بأن تعاون العراق المخلص في تنفيذ مشروع القرار، الذي سيبت فيه المجلس بعد قليل، سيجعله يكسب كثيرا ولن يخسر أي شيء. وعلى كل حال فإن نصف رغيف أفضل من لا شيء.

أخيرا، يود وفد غامبيا مرة أخرى أن يشيد بصفة خاصة بالسفير سلسو أموريم للدور الرائد الذي أداه في السعي إلى حل ناجع للمشكلة العراقية. إنه رائد مبدع بحق.

السيد ديجاميه (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يجري التصويت اليوم بعد عام ونصف عام على الأزمة مع العراق، التي بدأت في صيف ١٩٩٨ عندما رفضت بغداد التعاون مع لجنة الأمم المتحدة الخاصة، ثم المغادرة المفاجئة للجنة وللوكالة الدولية للطاقة الذرية، دون التشاور مع المجلس، والأحداث التي تلت ذلك.

مشروع القرار المعروض علينا يعترف بالصعوبات التي واجهت تنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١): فمتطلبات نزع السلاح لم يتم الوفاء بها بالكامل، واحتمالات الرفع المبكر للجزاءات لم تعد لها مصداقية؛ ولجنة الأمم المتحدة الخاصة فقدت إمكانية توفير جميع الضمانات اللازمة.

من هنا نبعت ملاحظة فرنسا في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ بأن يكون لاستعادة الأمن والاستقرار، الأولوية القصوى: ويتعين على مجلس الأمن أن ينظر إلى المستقبل ليمنع تسليح العراق وأن يكفل، لتحقيق هذا الهدف وجودا طويل الأجل في الميدان لمفتشين مهنيين

للمساعدة في ضمان أمن جميع الدول في المنطقة. وعلى المدى الأقصر كان من الضروري ضمان أن الجزاءات استهدفت فقط فرض حظر على الأسلحة والمواد العسكرية وأنها لا تعاقب السكان العراقيين الذين تزداد حالتهم الإنسانية تدهورا كل يوم، كما يعرف الجميع.

لقد استمع المجلس إلى تلك الرسالة ووافق في أوائل ١٩٩٩ على أن العلاقة بين العراق والأمم المتحدة يجب أن توضع على أساس جديد. وإنشاء أفرقة الخبراء، بناء على المبادرة المناسبة من جانب كندا يسرت لنا أن نبدأ نهجا عمليا محايدا. وأود أن أشيد هنا برئيس أفرقة الخبراء السفير سلسو أموريم الذي أسهمت توصياته على نحو كبير في إعداد مشروع القرار الحالي. وكنا نتمنى أن تعتمد تلك التوصيات بالكامل وأن ينفذها الأمين العام في نيسان/أبريل الماضي.

النص الحالي يضم مشاريع متتالية لها مصادر مختلفة؛ وبفضل العمل المستأنف في أيلول/سبتمبر من جانب عدد من الوفود مر النص بتغييرات كبيرة.

ووافق المجلس بالإجماع على مطالبة العراق بالتعاون في مسألة الكويتيين المفقودين والممتلكات. وبصفتنا عضوا في اللجنة الرباعية تعتزم فرنسا في هذا الصدد الوفاء بمسؤوليتها حتى تسوى هذه المسألة بشكل نهائي ويصبح من الممكن إقامة علاقات جديدة بين العراق والكويت.

بالإضافة إلى ذلك يجري مشروع القرار تحسينات مباشرة على القرار ٩٨٦ (١٩٩٥). وإلغاء الحد الأقصى لإنتاج النفط مثال على ذلك. ونشكر المملكة المتحدة لأنها أدخلت في الأسابيع الأخيـــرة عـــددا من الاقتراحات الفرنسية التي استلهمت في أغلبها استنتاجات أفرقة السيد أموريم. وتتضمن هذه الاقتراحات إبلاغ الأمانة العامة بالعقود التي تتضمن بنودا تتصل بالمواد الغذائية والصحة والزراعة والتعليم؛ والموافقة على العقود المتعلقـــة بقطـــع الغيـــار المتصلة بإنتاج النفط، من جانب خبراء مستقلين؛ وزيادة المبلغ المخصص لقطع الغيار؛ وتعليق القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) عندما تعلق الجزاءات نفسها.

ولكن ظل أمران يدعوان للأسف. الأول، رفض كسر طوق عزلة الشعب العراقي، وبما يتصل بذلك، رفض استئناف الطيران المدني؛ والثاني عدم وجود استثناء حقيقي من الجزاءات للأنشطة الدينية مثل الحج والعمرة لأن كل شيء يبقى خاضعا للجنة الجزاءات، التي تخضع بنفسها للنقض من جانب أي بلد.

إن لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ستكون مختلفة تماما عن لجنة الأمم المتحدة الخاصة وهذا أمر حسن. وستتبع اللجنة الجديدة المبادئ المهنية والعلمية والعالمية. تلك المبادئ يجب أن تضمن استقلالها عن جميع الدول الأعضاء، وأن تكفل تمتع اللجنة شأنها في ذلك شأن الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمنظمة المعنية بحظر الأسلحة الكيميائية باحترام الجميع بما فيهم العراق. وسيكون للجنة الجديدة نفس السلطات والواجبات التي كانت لسليفتها، بما في ذلك التقيد بمذكرة التفاهم في شباط/فبراير ١٩٩٨. بيد أن سلوك اللجنة وأساليب عملها وتنظيمها وتكوينها ستجري فيها إصلاحات عميقة.

إن استخدام القوة لإعادة المفتشين غير مرغوب فيه وغير عملي كما بينت تجربة كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ ولذلك تضمن مشروع القرار آلية للحوافز الواقعية للسلطات العراقية؛ وهذه الحوافز تكمن في تعليق الجزاءات ثم رفعها. إن وطأة تلك الجزاءات التي كانت فاعليتها موضع شك تقع أولا على كاهل شعب العراق. فهو الذي يدفع الثمن كل يوم. ومجلس الأمن الذي تتوفر لديه مختلف الوسائل لفرض سياساته، لا يمكنه أن يتنصل تماما من مسؤوليته في مواجهة ما يوصف بأنه كارثة إنسانية حقيقية. وبالتالي وافق أعضاء المجلس أخيرا على فكرة واقعية بسيطة مفادها أنه إذا استؤنف التعاون مع العراق بطريقة نأمل جميعا أن تكون مرضية فإن الجزاءات يمكن أن تعلق. وهذا يعني تخفيف العبء عن كاهل الشعب العراقي وتوفير حافز للسلطات العراقية للتعاون.

وكما اقترحت فرنسا، ترتبط آلية التعليق هذه بضمانات صارمة. ولا يمكن تمديد التعليق إلا بموجب قرار إيجابي آخر للمجلس مع، بطبيعة الحال، استمرار فرض الحظر على الأسلحة وإخضـــاع السلـــع ذات الاستخدامات المزدوجة إلى رصد مسبق. وإذا لم تتعاون العراق فستعود الجزاءات بشكل تلقائي.

بيد أن مشروع القرار هذا، كنتيجة لا بد منها ينطوي على عنصر مجهول وقبل كل شيء عاملا غامضا ينبغي تبديده. والعنصر المجهول ينبع من أن تفاصيل

الآلية المالية لم تحدد بعد، فقد طلب إلى العراق القبول بعودة المفتشين دون أن يعرف الترتيبات التي ستتخذ بعد التعليق وسنصر في عملنا في المستقبل بشأن هذه المسألة على كفالة أن يستند الرصد على الاقتراحات المعقولة التي تقدمت بها بلادنا خطيا في نهاية شهر تموز/يوليه من هذا العام. ويجب تعليق القرار ٩٨٦ (١٩٩٥) وعلينا أن نتوصل إلى طرائق مختلفة تسمح بحرية التجارة وحرية الأنشطة المدنية مع الاحتفاظ بالحظر المفروض على الأسلحة والسلع ذات الاستخدامات المزدوجة.

ولكن أولا وقبل كل شيء، وهنا يكمن الغموض، فإن معايير التعليق ثم رفع الجزاءات تثير مشاكل تتصل بالتفسير، فهناك تباين في تحليلات أعضاء المجلس. وبالنسبة إلينا، تعني الفقرة ٧ من مشروع القرار أنه بمجرد استكمال برنامج العمل سيكون بالإمكان ليس تعليق الجزاءات فحسب، بل رفعها تماما. والتعليق، وهو تدبير جزئي، يتماشى مع نص المادة ٢١ من القرار ٦٨٧ (١٩٩١) يجب، كما نرى، أن يطبق بمجرد الإبلاغ عن إحراز تقدم في تنفيذ البرنامج وألا يمتنع عن تطبيقه إلى أن يستكمل برنامج العمل. وهذا التقدم، وفقا للفقرة ٣٤ من مشروع القرار، يجب أن يكون معيار التعاون، كما أن التعاون، وفقا للفقرة ١٣، هو معيار للتعليق في حد ذاته. وتفسير النص بشكل مختلف سيجعل تعليق الجزاءات أمرا غير مؤكد للغاية، ومن الواضح أنه لا يمكن أن يخضع التعليق - وهو تدبير جزئي ومؤقت - لشروط تفرض لأغراض رفع الجزاءات. إن جوهر اقتراح المجلس ذاته هو هنا نقطة خلاف.

ويبدو لنا، إذن، أنه كان ينبغي توضيح هذا النص وبخاصة فيما يتعلق بمعيار التعليق: فبهذه الطريقة فإنه يعبر عن آراء جميع أعضاء المجلس بشكل أفضل. ونحن نثني على الجهود التي بذلت لتحقيق هذا الهدف على مر الأسابيع الأخيرة وبخاصة الجهود التي بذلتموها أنتم أنفسكم يا سيدي الرئيس، وكذلك المملكة المتحدة. وقد اضطلعنا بنصيبنا في هذا المسعى المشترك إذ تقدمنا باقتراحات بشأن عدد من الصيغ على أمل التوصل إلى توافق في الآراء. لما هذا الإصرار على توافق الآراء؟ لأن الإجماع لا غنى عنه لأغراض تنفيذ مشروع القرار هذا بشكل فعال. ففي الواقع، فإن على المجلس أن يقر تعيين الرئيس الجديد دون أن يستخدم حق النقض، وأن يوافق على تنظيم اللجنة دون أن يستخدم حق النقض، وأن يوافق على قائمة المهام الأساسية دون أن يستخدم حق النقض. فإذا ما اختلفت التفسيرات للنص، كيف يمكن لرئيس اللجنة الجديدة أن ينفذ ولايته؟ وكيف يمكن للمجلس من جانبه أن يتوصل إلى قرار عن متى يجب تعليق الجزاءات؟

ولذا، فإن القيام بمحاولة أخيرة ومبررة لتأمين الاتفاق كان منطقيا. وكان يكفي أن تجري بعض التعديلات لتوضيح معنى الفقرة ٧ ولتحديد أن التقدم هو معيار التعاون. ورغم أن الأخير مسعى له ما يبرره، وأكرر أنه مسعى له ما يبرره، تبين استحالة التوصل إلى توافق للآراء. لذا، لا يزال مشروع القرار ناقصا. فهو لا يحقق آمالنا، أي الآمال التي كانت تحدونا في كانون الثاني/يناير، لهذا السبب، فإن فرنسا ستمتنع عن التصويت. ولكن النص هو الطريق الوحيد المتاح لنا اليوم في ضوء الآراء التي عبرت عنها أغلبية الأعضاء في المجلس، لذا فرغم امتناعنا عن التصويت، سندعو إلى سيادة الحكمة في تفسير الفقرتين ٣٣ و ٣٤ ليتسنى اعتماد آلية مالية معقولة ولكي يعمل الجميع بشكل واقعي وبنية حسنة على تنفيذ القرار على نحو يحقق أكبر فائدة ممكنة.

ومن ثم، علينا أن نبدأ حتى الآن في التفكير في المستقبل، فيما سيجيء بعد القرار. فإن المجلس سيبت في الأمر. وعلينا أن نقنع العراق بأن يمتثل إلى القرار، وأن يستجمع كل ما لديه من نية حسنة بغية تحقيق هذا الهدف، وعلينا أن نفكر في الأدوار التي ستتمكن الدول الأعضاء فرادى أو جماعات، وكذلك الأمين العام للأمم المتحدة، من الاضطلاع بها في هذا الصدد. وفرنسا، من جانبها، لن تألو جهدا. ونأمل أيضا أن يمكن استئناف الحوار بين الأمم المتحدة والعراق، وهو حوار نتوق إلى استئنافه، من إزالة أوجه الريبة في القرار. وعلينا أن نتحرى اليقظة في تفسير وتنفيذ هذا النص.

وإذا بدأ، كما نأمل، أن يلوح في أفق المجلس استعداد للعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء لكي تطبق بشكل واضح وواقعي المبادئ التوجيهية الواردة في مشروع القرار هذا، فإن فرنسا ستشارك بشكل كامل في هذا المسعى دون تحفظ أو قيود.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلماته الرقيقة التي وجهها إلى وفدي.

أطرح للتصويت الآن مشروع القرار الوارد في الوثيقة S/1999/1232.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:
الأرجنتين، والبحرين، والبرازيل، وسلوفينيا، وغابون، وغامبيا، وكندا، والمملكة المتحدة، وناميبيا، وهولندا، والولايات المتحدة.

المعارضون:
لا أحد

الممتنعون:
الاتحاد الروسي، والصين، وفرنسا، وماليزيا.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نتيجة التصويت كما يلي: ١١ صوتا مؤيدا مقابل لا شيء مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار ١٢٨٤ (١٩٩٩).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يودون الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد بيرلي (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لقد تطلب تشكيل هذا القرار الذي تم على مر العام الماضي قدرا هائلا من الصبر والعمل المضني. كما أن اعتماده اليوم يمثل لحظة بالغة الأهمية بالنسبة إلى مجلس الأمن.

وقد قدم كل عضو في المجلس مساهمات هامة في إعداد هذا القرار، بما في ذلك الذين لم يصوتوا لصالحه. وقد اتخذ القرار بتصويت أغلبية كبيرة من أعضاء المجلس لصالحه كما أنه يستند إلى السلطة الكاملة للمجلس. وقد اتخذ في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والعراق ملزم بالامتثال إلى أحكامه. وتتوقع الولايات المتحدة من العراق أن يعمل دون إبطاء على تيسير تنفيذ هذا القرار.

وما هو مطلوب من العراق لا يمكن أن يكون أوضح مما يأتي: أولا، أن يتعاون تعاونا كاملا مع برنامج النفط مقابل الغذاء بغية زيادة فائدته إلى أقصى حد والوصول به إلى حد الكمال من أجل شعب العراق كله؛ وثانيا، أن يتعاون تعاونا كاملا في الوفاء بالالتزامات الإنسانية بأن يقدم بيانا بالمفقودين ويعيد الممتلكات الكويتية المسروقة؛ وثالثا، وفي مجال نزع السلاح: أن يسمح بعودة مفتشي الأسلحة، وإعادة إنشاء الرصد والتحقق وأن يفي بمهام نزع السلاح الرئيسية المتبقية.

وهذه ناشئة عن المتطلبات التي حددها مجلس الأمن في القرار ٦٨٧ (١٩٩٠)، أي منذ تسع سنوات والتي لم يجر الوفاء بها. والحقيقة، أن هذا القرار لا يمثل شيئا أقل من إعادة تأكيد المجلس، بعد فترة تقييم واستعراض، لتوافق آرائه الأساسي بخصوص العراق. إن التصويت اليوم لم يكن إجماعيا، لكن ما من عضو يؤكد أن العراق أوفى بالتزاماته بموجب قرارات المجلس. وما من عضو بالمجلس يدعي بأن العراق نزع السلاح على النحو المطلوب. وما من عضو بالمجلس يمكن أن يقول إن العراق أوفى بالتزاماته تجاه الكويت أو تجاه أسر المفقودين. ونحن نتوقع من جميع أعضاء المجلس، بصرف النظر عن تصويتهم على هذا القرار، أن يشاركوا في الضغط على العراق من أجل التنفيذ الكامل الفوري.

إن الولايات المتحدة تؤيد هذا القرار لأنه يوفر ردا جادا بشأن مسألة خطيرة وهو يتسق مع القرارات السابقة. وهو واضح، ومعقول ويمكن تنفيذه. والولايات المتحدة، كما فعلت في الماضي، ستراقب عن كثب استجابة بغداد لهذا القرار الجديد. والامتثال لهذا القرار أو عدم الامتثال له سيكون من السهل على المجلس أن يقيِّمه.

وقبل أن أعلق على عدد قليل من أحكام القرار الرئيسية، أود أن أعرب عن التقدير، بالنيابة عن الولايات المتحدة، لجهود أفراد عديدين ساعدت إسهاماتهم غر العادية على تيسير التوصل إلى هذا القرار.

أولا، كما فعل زملاء آخرون كثيرون هذا الصباح، نثني على قيادة الممثل الدائم السابق للبرازيل، السفير سيلسو أموريم، الذي وفرت إدارته القديرة لأفرقة التقييم للمجلس لا مجرد مسودة وإنما مرجعا قيِّما. وإن العديد من أحكام هذا القرار مستمدة بشكل مباشر من توصيات تلك الأفرقة. ونحن نشكر السفير أموريم وزملاءه في بعثة البرازيل على هذا الإسهام الهام.

والسفير بيتر فان والصم، ممثل هولندا، يستحق تقديرنا كل يوم لإدارته القديرة للجنة العقوبات بخصوص العراق. وهو، باعتباره واحدا من المقدمين الاثنين الأولين لشروع القرار الهولندي البريطاني، اضطلع بدور حاسم في الإبقاء على القرار في حالة تطوير حتى التصويت عليه اليوم.

ونود أيضا أن نعترف بالإسهام المبكر للسفير دانيلو تورك، ممثل سلوفينيا، الذي وفرت قدرته الفكرية الخلاقة بعض المفاهيم الرئيسية المجسدة في هذا القرار.

وتعرب الولايات المتحدة أيضا عن تقديرها للدور الإيجابي القوي الذي أداه الأعضاء المنتخبون الخمسة، الذين سيتركون المجلس عند نهاية العام: البحرين، والبرازيل، وسلوفينيا، وغابون، وغامبيا. فبانضمامهم في وقت مبكر إلى مقدمي هذا التدبير، أبدوا روحا قيادية بشأن مسألة حافلة بالتحديات وذات أهمية دولية كبرى. ومن المناسب أن تكون جهود المجلس قد أثمرت باعتماد هذا القرار خلال دورة المجلس الحالية.

وبالمثل، نلاحظ دور المؤيدين الأوائل الآخرين - الأرجنتين، وكندا، وناميبيا، الذين كانت لهم أهمية بالغة في وضع وتأييد الهيكل والنهج الشاملين لهذا القرار الجديد.

أخيرا، نثني على الإسهام غير العادي الـــذي قدمتموه أنتم، سيدي الرئيس، وحكومتكم في الدفع بهذا القرار خلال شهور من المناقشات والمفاوضات المعقدة حتى وصل إلى نتيجة ناجحة اليوم ونحن نشكركم على ذلك. لقد كان مراقبون عديدون يعتقديون أنه لن يمكن التوصل إليه. ولولا الروح المهنية للسفير غرينستوك وقيادته المنصفة لما تسنى ذلك.

أود الآن أن أتطرق إلى بعض الأحكام الرئيسية لهذا القرار وأروي بإيجاز لماذا أيدتها الولايات المتحدة.

نحن، بشكل عام، نؤيد القرار لأنه سيحقق التقدم نحو أهداف مركزية - وهي أهداف المجلس التي تتشاطرها الولايات المتحدة بشكل كامل - في مجالات رئيسية ثلاثة: تحديد الأسلحة، والمساعدة الإنسانية، والمسائل المتعلقة بالكويت.

واسمحوا لي بأن أبدأ بالكويت، ضحية العدوان والتدمير العراقيين على نطاق مذهل. إن هذا القرار سيبدأ جهدا مضاعفا للأمم المتحدة للوصول إلى نتيجة مرضية نهائية بشأن المفقودين والممتلكات المسروقة. ونحن نتطلع إلى التعاون بكل الطرق الممكنة لدعم جهود المبعوث الخاص الذي سيعينه الأمين العام لتناول هذه المسألة.

فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية، لا تزال الولايات المتحدة تبدي اهتماما خالصا دائما برفاه المواطنين العراقيين الذين يعيشون في ظل حكم صدام حسين الاستبدادي السيء. وقد قمنا بدور رائد في صياغة برنامج النفط مقابل الغذاء منذ نشأته بعد تحرير الكويت بقليل في ١٩٩١. ونحن نشعر بارتياح إزاء نجاح هذا الجهد الإنساني الهام، الذي ترتب عليه تحسين هام في ظروف معيشة السكان المدنيين في العراق. ونعترف بإدارة الأمانة العامة للأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء ونثني عليها، وهذا البرنامج أكبر جهد للمساعدة الإنسانية في تاريخ الأمم المتحدة. وعلى وجه الخصوص، يستحق السيد بينون سيفون وزملاؤه في مكتب برنامج العراق امتناننا لإنجازاتهم في وضع بالغ القسوة. ونحن نؤيد تأييدا تاما جهد المجلس المستمر لجعل البرنامج أكثر كفاية وأكثر فعالية، ولهذا السبب نؤيد التدابير الإنسانية الواردة في هذا القرار.

إن برنامج النفط مقابل الغذاء يقوم على مبدأ بسيط. العراق مأذون له بتصدير النفظ لكي يولد عائدا تراقبه الأمم المتحدة يستخدم أساسا لفائدة الشعب العراقي. والتدابير في هذا القرار تبقي، في كل خطوة من خطوات دراسة المجلس لهذه المسألة، على تلك الرابطة الأساسية بين صادرات النفط العراقي والفائدة الإنسانية للمدنيين العراقيين.

وبالمثل، تظل التدابير التي يراد بها تحسين قدرة العراق على إنتاج وتصدير النفط مرتبطة بالحاجة الثابتة لمساعدة الشعب العراقي. والولايات المتحدة، إذ تضع نصب عينيها ضرورة أن تكون حذرة فيما يتعلق بالمواد ذات الاستخدام المزدوج، مستعدة لقبول تلك التدابير، وبخاصة في مجالات السلامة والأثر البيئي، على أساس ذلك المعيار الإنساني.

إن المجلس لم يفرض أي حظر قط على الممارسات الدينية للشعب العراقي، ونحن نؤيد تأييدا تاما الأحكام الواردة في هذا القرار لإعفاء السفر بالطائرات لأداء فريضة الحج من العقوبات. إلا أنه ما من تدبير في هذا القرار يمكن اعتباره خطوة نحو أي استرخاء أوسع في نظام الحظر على الطيران المفروض بموجب القرارين ٦٦١ (١٩٩٠) و ٦٧٠ (١٩٩٠). وتواصل الولايات المتحدة معارضة تخفيف القيود على السفر بالطائرات، لأن هذا سيعقد مهمة تنفيذ الجزاءات تعقيدا كبيرا.

مجال تحديد الأسلحة مجال رئيسي في هذا القرار، تماما كما هو رئيسي لمسألة العراق كلها. وهذا يرجع إلى أن المشكلة الأساسية لا تزال قائمة. العراق لم يمتثل لمتطلبات نزع السلاح الواردة في قرارات ما بعد حرب الخليج. وتشغيل أفرقة الأمم المتحدة للتفتيش على الأسلحة ميدانيا في العراق دون إعاقة أمر ضروري. ووفقا لذلك، تعلق الولايات المتحدة أهمية كبرى على الأحكام الواردة في هذا القرار التي تدعو إلى إنشاء جهد رصد وتفتيش معزز في العراق. والقرار ينشئ لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش لتنفذ ولاية قائمة لا تزال قوية وتتفق اتفاقا تاما مع الخط الذي حدده المجلس في القرارات٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١) و ٧١٥ (١٩٩١) وغيرها. ونحن نطالب العراق بأن يتعاون تعاونا كاملا بالاستئناف المبكر لكامل طائفة أنشطة نزع السلاح والرصد المأذون بها، التي كانت متوقفة بسبب عدم التعاون وعدم امتثال العراقيين.

إننا نتطلع إلى قيام الأمين العام بتعيين مرشح مؤهل بشكل مناسب، مع تأييد المجلس، ليصبح الرئيس التنفيذي للجنة الجديدة. وستقع على عاتق من يشغل ذلك المنصب أعباء كبيرة. إن السفير رولف إيكيوس بنى اللجنة الخاصة للأمم المتحدة منذ البداية، وأرسى أعلى مستوى تقني مهني خدمة لولاية المجلس. وخلال فترة عمله كشف عن برنامج العراق الخفي للأسلحة البيولوجية. والسفير ريتشارد بتلر حافظ على التشغيل وحقق نجاحا كبيرا - بما في ذلك توثيق برنامج العراق الذي لم يكشف عنه من قبل لوضع غاز الأعصاب "في إكس" في أسلحة - بالرغم من التدخل والمقاطعة العراقيين.

وفي هذه اللحظة، اسمحوا لي بأن أعرب عن التقدير لموظفي لجنة الأمم المتحدة الخاصة جميعا، الذين قدموا خدمة قيّمة إلى المجتمع الدولي طوال السنوات الثماني الماضية. لقد ظلوا صامدين في العمل خلال السنوات الماضية بالرغم من رفض العراق السماح بالتفتيش والرصد داخل البلاد. والرئيس التنفيذي الجديد سيكون محظوظا إذ يرث منظمة قوية ناضجة، مع قاعدة بيانات لا يمكن الاستعاضة عنها وموظفين خبراء مستعدين للعودة إلى العمل وإكمال مهمتهم. ونشكر أيضا تشارلز دلفر على سنوات التزامه بإنجازات لجنة الأمم المتحدة الخاصة الهامة.

وبمقتضى هذا القرار، سيظل المدير التنفيذي للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش الرئيس المستقل المسؤول مسؤولية كاملة لمنظمة هي جهاز فرعي لمجلس الأمن. وقد منح المجلس الرئيس التنفيذي الجديد، كما فعل مع السفيرين إيكيوس وبتلر، مرونة لطلب الخبرات والمشورة من أية مصادر؛ لكن الرئيس التنفيذي سيمارس - شأنه شأن الرئيسين اللذين سبقاه سلطة كاملة على تشكيل وبناء وتشغيل اللجنة الجديدة وعلى أحكامها الحاسمة، بناء على توجيه السياسة العامة الذي قد يقرر هذا المجلس إعطاءه.

ونتوقع، كما كنا نتوقع في الماضي أن تستخدم لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش خبراء موضوعيين كاملي التأهيل كل في ميدانه دون اعتبار بلا مبرر للجنسية أو الانتماء التنظيمي السابق. ونتوقع من اللجنة كما كنا نتوقع في الماضي أن تتصرف باسم المجلس في توجيه صوت قوي ومستقل طالبا من العراق التعاون والامتثال بشكل دقيق. وستقدم الولايات المتحدة الدعم الكامل للرئيس التنفيذي الجديد الذي سيكون دوره بصفته رئيس لجنة مستقلة ومهنية للرصد والتحقق والتفتيش، دورا رئيسيا بالنسبة لمستقبل أنشطة نزع السلاح في العراق التي أمر المجلس بها.

وسنقدم بالمثل تعاوننا ودعمنا الكاملين للوكالة الدولية للطاقة الذرية لدى استئنافها الاضطلاع بالأنشطة التي أعطاها المجلس ولايتها في العراق بالترادف مع اللجنة.

إن قرار اليوم لا يشدد الحظر فيما يتعلق بما هو مطلوب من العراق في مجال نزع السلاح؛ ولكنه أيضا لا يخفضه. وقد وضع المجلس معيارا دقيقا ولكنه معقول وواقعي في القرار ٦٨٧ (١٩٩١)؛ وعلى العراق أن يفي بذلك المعيار. ولن تؤيد الولايات المتحدة أي قرار يغير ذلك المبدأ الأساسي.

هذا القرار الجامع يلزم مجلس الأمن باتخاذ خطوات محددة إذا بدا امتثال من العراق؛ ومرة أخرى لا يفتقر هذا القرار إلى الوضوح بشأن تسلسل الأحداث. فامتثال العراق يجب أن يسبق كل شيء آخر، كما بين مجلس الأمن في كثير من القرارات التي اعتمدها بشأن تحديد الأسلحة ونزع السلاح في العراق منذ احتلاله الغاشم للكويت في عام ١٩٩٠. وذلك هو المعيار الذي ننتظر من الرئيس التنفيذي الجديد للجنة أن يتبعه.

ومن بين المسؤوليات الهامة التي سيتعين على الرئيس التنفيذي أن يتصدى لها مبكرا، بيان "مهام نزع السلاح الأساسية المتبقية" التي يجب أن يستكملها العراق. وواضح أن تفصيل المهام سيستند بشدة إلى الأعمال السابقة للجنة الخاصة، والعمل الأشمل والأوثق الذي تم إلى اليوم بشأن حالة التزام العراق بواجبات تحديد الأسلحة. وواضح بالقدر نفسه أن هذه المهام "الأساسية" تشمل مجموعة فرعية من التزامات نزع السلاح الكاملة النطاق التي يتعين على العراق الوفاء بها كي ينظر المجلس في الرفع الدائم للجزاءات.

واسمحوا لي أن أبين بأوضح وأبسط ما أستطيع الموقف الأساسي للولايات المتحدة. إذا أوفى العراق بالمهام الأساسية المتبقية ولبى المتطلبات المحددة في هذا القرار فإن المجلس، بمن فيه الولايات المتحدة، يستطيع حينئذ أن يقرر ما إذا كان يسلم بذلك التعاون والامتثال بتعليقه للجزاءات.

وبالمثل، إذا لبى العراق كامل سلسلة الالتزامات المعهود بولايتها في قرارات المجلس يمكن للمجلس أن يتخذ قرارا بخصوص رفع الجزاءات. ونحن لا نسعى إلى ذريعة لاستعمال القوة. ونرحب باستجابة عراقية مؤاتية لهذا القرار.

وينبغي أن يكون واضحا للجميع أن العراق بيده مفتاح عودته إلى مجتمع الأمم. فالامتثال العراقي لقرارات مجلس الأمن في أي وقت بين تحرير الكويت وهذا اليوم كان من شأنه أن يدفع المجلس إلى إعادة النظر في الجزاءات. وبدلا عن هذا، شق العراق طريقه إلى الإخفاء والمراوغة وعدم الامتثال.

ليس لدينا في الوقت نفسه أي توهم بأن النظام العراقي يرجح أن يغير سلوكه كي يجني المزايا التي يوفرها التعاون والالتزام. والواقع أن الولايات المتحدة أعربت في مناسبات كثيرة عن رأيها المدروس بأن الامتثال غير مرجح إطلاقا مادام صدام حسين باقيا في السلطة في بغداد. ومع هذا فإننا ننضم إلى زملائنا أعضاء المجلس في عرض مبدأ تعليق الجزاءات على أساس المتطلبات المبينة في هذا القرار. ولقد عمل المجلس بحسن نية. فلنر ما إذا كان بوسع العراق أن يرد بمثلها.

ما الذي يعنيه "تعليق" الجزاءات المفروضة على العراق؟ دعوني أولا أذكر بما لا يعنيه: إنه لن يغير استيراد العراق للأغذية والأدوية، إذ أن تدفق هذه المواد لم تقيده أبدا جزاءات الأمم المتحدة؛ وهو لا يعني إنهاء أنشطة التفتيش والرصد التي تقوم بها في العراق لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش، والوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ ولا يعني بالتأكيد أن يسلم المجلس مفاتيح خزانة العراق إلى صدام حسين ويرحل.

وفي إطار سيناريو التعليق يقرر المجلس الشروط الدقيقة لرفع الحظر على الصادرات من العراق والواردات المدنية إلى العراق. بيد أن إشراف الأمم المتحدة على هذه المعاملات يستمر. والواقع أن المطلوب من المجلس قبل التصويت على تعليق الجزاءات بموجب هذا القرار أن يبت في التدابير التنفيذية الفعالة، المالية وغيرها، التي تبقى نافذة خلال فترة التعليق وتحول دون توجيه أي عائدات نحو أغراض محظورة.

وقبل النظر في التعليق يلزم أن يحدد المجلس مبادئ توجيهية بشأن سبل تسليم الواردات المدنية خلال فترة التعليق. ولا يحدد القرار الحالي تفاصيل تلك التدابير أو ينص على سبل التسليم التي يؤذن أو لا يؤذن بها. غير أنني أود التشديد على أن الولايات المتحدة تولي غاية الأهمية لهذا الشرط المتعلق بتدابير المراقبة الفعالة، وسوف تعمل لكفالة أن تكون التدابير التي يعتمدها المجلس في نهاية المطاف صارمة ودقيقة وفعالة حسبما يتطلبه هذا القرار.

ومن المهم أيضا، في رأينا، أن المجلس قرر أن يكون التعليق مؤقتا، وأن يقتضي التجديد قرارا إيجابيا من المجلس. فلن يجدد التعليق تلقائيا. ثم إنه لو توقف تعاون العراق مع لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش أو مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال فترة التعليق فإن التعليق ينتهي تلقائيا. ولهذا يجب أن تكون التدابير التنظيمية المشار إليها أعلاه قابلة لأن تقلب بغية تيسير الارتداد إلى الوضع السابق، إذا دفع عدم تعاون العراق إلى إنهاء التعليق.

لقد ترك المجلس المسؤولية تقريبا على العراق لأن يثبت أنه يواصل الوفاء بالمتطلبات التي حددها المجلس في هذا القرار وسوالفه. وهذا ما ينبغي أن يكون. فتاريخ

العراق في "الغش والتراجع" مع مفتشي الأسلحة يعني أن الشك لن يفسر لصالح العراق.

لقد قال الممثل الدائم السابق للولايات المتحدة، أدلاي ستيفنسون ذات مرة، "ستجدون أن الحقيقة في أحوال كثيرة غير محببة، والصراع بين الخيال الحلو والواقع المر غير متكافئ". ويجب على مجلس الأمن في تصديه للحالة في العراق أن يواصل الاسترشاد بالحقائق، مهما كانت غير مستساغة لدى البعض، ومنها، على سبيل المثال: حقيقة أن مجلس الأمن وضع معيارا معقولا لرفع الجزاءات عن العراق في القرار ٦٨٧ (١٩٩١) وحقيقة أن العراق نكص بوضوح عن الوفاء بذلك المعيار؛ وحقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية واللجنة الخاصة أبلغا المجلس قبل عام واحد بأن العراق لم يف بالتزاماته المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وحقيقة أن العراق لم يتخذ أي إجراء للوفاء بتلك الالتزامات خلال الـ ١٢ شهرا المنصرمة؛ وحقيقة أن العراق لم يؤد واجبه بتقديم المعلومات عن أكثر من ٦٠٠ شخص مفقودين منذ غزو الكويت، يفترض أنهم سجنوا أو قتلوا بأيدي العراق، وحقيقة أن العراق قطع في العام الماضي تعاونه مع الصليب الأحمر واللجنة الثلاثية المنشأة لحل هذه القضية الأهم بين القضايا الإنسانية؛ وحقيقة أن الانتهاكات الجماعية والمنهجية لحقوق الإنسان تظل حقيقة دامغة في الحياة اليومية لسكان العراق المدنيين بمن فيهم الأطفال، وفق ما وثقه ماكس فان دير ستويل، المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان والمعني بحالة حقوق الإنسان في العراق، في تقريره المثير للجزع العميق في تشرين الأول/أكتوبر؛ وحقيقة أن حكومة العراق أثبتت أنها تفضل استغلال معاناة المدنيين الأبرياء للأغراض الدعائية على الاستفادة الكاملة من المساعدات المتاحة بموجب برنامج النفط مقابل الغذاء.

تلك هي الحقائق التي يجب أن يضعها المجلس في اعتباره وهو يواجه تتبع القرارات التي سيتطلبها تنفيذ هذا القرار على مدى الأسابيع والشهور القادمة. وباعتماد هذا القرار اليوم، وهو القرار التاسع والأربعون للمجلس بشأن قضية العراق منذ غزو الكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠، يكون مجلس الأمن قد وجه رسالة قوية إلى بغداد. فهذا القرار يعبر عن حكم مجلس الأمن الحاسم، باسم المجتمع الدولي، على أن العراق لم يف بالتزاماته بموجب القرارات السابقة، وأن الجزاءات يجب أن تبقى، وستبقى بلا تغيير إلى أن يفي العراق بذلك، وأن المجلس في عمله من أجل استقرار السلام والأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لن يقبل بأي نتيجة أخرى.

إن مجلس الأمن، باعتماد هذا القرار اليوم، يثبت أنه يتحلى بالصبر وبالإصرار على التقيد بالشروط المحددة في القرار ٦٨٧ (١٩٩١). ونحن الآن ننتظر الرد من بغداد.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

السيد بوعلاي (البحرين) (تكلم بالعربية): صوت مجلس الأمن اليوم على مشروع قرار يعتبر من أهم المشاريع التي طرحت على المجلس خلال السنتين الماضيتين. ووفد بلادي، إذ صوت لصالح المشروع، يأمل صادقا أن يجري تطبيقه بكل تجرد ومصداقية. ونحن ندرك أنه بقدر ما صُرف في إعداده من وقت وجهود، وأنتم، سيدي الرئيس، على رأس هذه الجهود، قبل أن ينال تأييد غالبية أعضاء مجلس الأمن، يحتاج تطبيقه إلى أكثر من ذلك من استعدادات ضخمة ومعقدة ستكون بلا شك العامل الرئيسي لسلامة التطبيق ونجاعته.

نحن نتكلم عن سلامة التطبيق هذه من منطلق الأمل في ألا تتكرر الأزمات التي حدثت في السابق بين العراق والمجلس حرصا منا على أن يسود التعاون البناء بين الطرفين حتى يصار إلى التدمير الكامل لأسلحة الدمار الشامل العراقية وإطلاق سراح أسرى الحرب الكويتيين ومن الجنسيات الأخرى، وتعاد الممتلكات الكويتية. ذلك أننا في منطقة الخليج لا نحبذ الخيارات غير السلمية التي تهز المنطقة بين الفينة والأخرى حين تتأزم العلاقة بين العراق والمجلس. هذا يتأتى بالضرورة أن على العراق التنفيذ المستمر لقرارات مجلس الأمن، التي آخرها القرار الذي اعتمد اليوم، حتى يتم تحقيق ما هو مطلوب منه ليتفرغ هو ودول المنطقة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد دعا وفدنا مرارا مجلس الأمن إلى ضرورة بيان ما تحقق في مجال أسلحة الدمار الشامل تشجيعا على الاستمرار في الانتهاء مما تبقى منها. كما دعا إلى الكشف عن مصير الأسرى والممتلكات. إلا أن التفكير السائد في المجلس آنذاك كان يتبع سياسة إما كل شيء وإلا فلا. وها هو مجلس الأمن يعدل أسلوبه وتوجهه كما هو مبين في مشروع القرار المعتمد اليوم ليترك مجالا لما تحقق

ولو جزئيا، مبينا استعداده لتعليق العقوبات المفروضة على العراق شريطة إبداء تعاونه في موضوع الأسلحة. ونحن ندعو العراق اليوم إلى مزيد من التعاون لمصلحته ومصلحة دول المنطقة مذكرين بما على العراق من التزامات حددتها قرارات المجلس ذات الصلة.

لم نسمع أي عضو من أعضاء هذا المجلس لم يقل أن على العراق أن يتعاون مع المجلس، بتطبيق قرارات المجلس ذات الصلة، بما في ذلك هذا القرار. وبالمقابل، أعلن العراق رفضه التام لهذا القرار، حتى قبل أن يبت فيه المجلس. ونحن اليوم نتساءل كيف يمكن للمجلس أن يتعاون مع جهة معنية بالدرجة الأولى حين ترفض تلك الجهة التعاون؟ إن تلك الجهة تشترط للتعاون الإلغاء المسبق للعقوبات المفروضة بواسطة هذا المجلس. كيف تُلغى تلك العقوبات دون استيفاء أحكام القرار ٦٨٧ (١٩٩١) المتعلقة بتدمير أسلحة الدمار الشامل وإطلاق سراح الأسرى الكويتيين ومن الجنسيات الأخرى، وإعادة الممتلكات الكويتية؟

وهنا يجب ألا يقال إن عدد الأسرى قليل بالنسبة لأولئك الذين أسروا في حروب أخرى. إذ أن الأسير بالنسبة لعائلته يساوي الدنيا كلها. وبالتالي فإن مشكلة الأسرى مشكلة إنسانية بالدرجة الأولى.

كما يجب ألا نسمع بأن الممتلكات الكويتية هي مجرد أرشيف، بل هي ماهية وتاريخ دولة الكويت أخذت لمحو وجودها المستقل من الوجود.

وفي هذا الصدد هل نحن مقبلون على تكرار الأزمات التي عاصرناها في السابق بين المجلس والعراق، والتي حذرنا ونحذر من عواقبها غير السلمية؟ قد لا يكون قرار اليوم مثاليا في محتواه أو الإجماع حوله، ولكنه يشكل محاولة جادة من قِبل مجلس الأمن لمعالجة الموضوع. وعلى العراق أن يتجاوب معها، لكي تتحقق النتائج المرجوة من قِبل الطرفين.

في انتظار انتهاء ذيول الأزمة الناجمة عن العدوان العراقي على دولة الكويت، أقر مجلس الأمن برنامج النفط مقابل الغذاء حتى تكون الإمدادات الإنسانية سبيلا رئيسيا للتخفيف من معاناة الشعب العراقي من جراء الحظر المفروض على العراق، وهو برنامج متكامل يسير في عامه الثامن. ومع ذلك لم يجر الانتهاء بعد من موضوع أسلحة الدمار الشامل، وليست هناك معلومات عن الأسرى والممتلكات الكويتية. نحن مسرورون حين نرى أن المجلس أبدى الاستعداد في مشروع القرار الذي وافق عليه اليوم لمرونة أكبر في الإمدادات الإنسانية. كما أنه استثنى الحج من أحكام العقوبات.

من جهة أخرى نود الإشارة إلى الفقرة الخامسة من ديباجة القرار التي تطالب بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وهنا لا بد من التأكيد على ما تشكله إسرائيل من خطر كبير على أمن المنطقة بامتلاكها لترسانة نووية هائلة. ولا بد في هذا الخصوص من أن تسمح إسرائيل بمراقبة دولية على منشآتها النووية عن طريق تفتيش بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، خاصة لمفاعل ديمونة الذي يعد الأخطر في الشرق الأوسط.

بقي في النهاية أن ينتهي المجلس من المسألة العراقية، وأن يتعاون العراق معه لتحقيق ذلك بتطبيق قرارات المجلس. كما أن على العراق التعايش بوئام مع جيرانه. وحينما يتم ذلك فقط، يكون للسلام والتنمية حظ في الانتشار في المنطقة بشكل مستمر. ولنبدأ بقرار اليوم.

السيد تورك (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): لقد أيد وفد سلوفينيا إعداد القرار المعتمد اليوم وصوت مؤيدا له. والقرار الذي اعتمد للتو كان نتيجة شهور عديدة من العمل الشاق والمفاوضات الصعبة. ونود أن نشيد بكم، سيدي الرئيس، وبوفد المملكة المتحدة على ما أنجز من عمل. إذ يعود الفضل بقدر كبير إلى مثابرتكم ومهاراتكم في أن القرار أصبح ممكنا في هذه المرحلة.

القرار المعتمد اليوم قرار شامل في نطاقه ويعالج كل الجوانب الرئيسية للنظام الجديد الذي سينفذ في العراق. وهذا أمر هام يستدعي التفكير في المسائل ذات الصلة من منظور بعيد الأمد.

أولا، من المسائل المهمة أن القرار تصدى لكل الموضوعات بصورة شاملة. والبرنامج الذي أنشئ يشمل، وهذا في غاية الأهمية، التزامات العراق فيما يتعلق بإعادة جميع الأسرى من الكويتيين ومواطني البلدان الأخرى، ويقتضي تعاون العراق في إطار الآليات الدولية التي أنشئت لذلك الغرض. هذه التزامات هامة. وبعد مضي عشر سنوات على الصراع المسلح، يتحتم بصورة مطلقة تبيان مصير المفقودين، وإعادة جميع الذين ينتظرون

العودة، واستعادة الممتلكات والسجلات الكويتية، وغلق هذا الفصل المحزن من تاريخ حرب الخليج.

والأحكام التفصيلية المتعلقة بالمسائل الإنسانية توفر تحسينات هامة في الجهد الرامي إلى الوفاء بالاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي. ووفدي يرحب بهذه التحسينات، التي ستجعل عمل لجنة الجزاءات فيما يتعلق بالاستثناءات لأسباب إنسانية أكثر فعالية. وفي ذات الوقت، نود أن نشير إلى أن هناك مهام كبيرة لازمة على الحكومة العراقية، التي تظل مسؤولة عن الحالة في العراق والحالة الإنسانية لمواطنيها. وينبغي التشديد على أن الحكومة المسؤولة لا يجوز أن تبرر قصورها بالتذرع دائما بالجزاءات.

إن أكثر أجزاء القرار ابتكارا تلك التي تتناول عمليات التفتيش عن الأسلحة في العراق مستقبلا ومسألة تعليق الجزاءات وإنهائها في نهاية المطاف. وهنا فإن من الضروري على وجه الخصوص التفكير في السياق الذي سيعتمد في الأجل البعيد. والجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة لتنفيذ القرار ٦٨٧ (١٩٩١) دللت على أوجه القصور الكامنة في النظام الذي أنشئ بموجب هذا القرار. وكان النظام يستند إلى توقع مفاده أن الإزالة التامة لأسلحة الدمار الشامل العراقية ستتحقق بسرعة، وإنه نتيجة لذلك سترفع الجزاءات بالكامل. ومع ذلك، فإن التجربة دللت على أن هذه الخطة لا تكفي لتحقيق النقلة الضرورية إلى نزع السلاح، إذ يتطلب نهجا مرحليا وأكثر تدرجا.

ويعترف القرار الحالي بواقع الحاجة إلى تحقيق تقدم تدريجي. فمهام نزع السلاح الأساسية يجب أن تنجز، ونظام الرصد والتحقيق بصورة مستمرة يجب أن يكون فعالا. ومن الواقعي توقع تحقيق هذه الإنجازات في عملية يتعين أن يراقبها مجلس الأمن بعناية. فتعليق الجزاءات قد يكون مفيدا. وسيتخذ قرار بتعليق الجزاءات عندما يتم الوفاء بالشروط ذات الصلة. وإمكانية تعليق الجزاءات، التي ليست قائمة حتى الآن، تعطي مجلس الأمن أداة هامة إضافية وتقدم له خيار استخدام تدابير إيجابية - ولا سيما الحوافز - والتي ينبغي أن تحفز العراق على التعاون في العملية التي تستهدف تحقيق الأهداف النهائية لإزالة أسلحة الدمار الشامل ورفع الجزاءات في نهاية المطاف. وهذا يعد بدينامية لم تكن ممكنة بموجب النظام السابق.

وأخيرا، فإن القرار ينشئ آلية جديدة للرصد والتحقق والتفتيش في العراق. ويبدو أن الآلية وإطارها المؤسسي داخل منظومة الأمم المتحدة يفيان بالمراد ونحن نرحب بهما. ومن ناحية ثانية، نود أن نشير إلى أن المهام التي ينبغي إنجازها لن تكون خالية من الصعاب، من حيث العمل الفني وضرورة أن يوافق مجلس الأمن على مختلف مسائل نزع السلاح وعملية الرصد والتحقق الجارية. ومن الطبيعي أن هذه المسائل ليست تقنية فحسب. فهي تتعلق بالتصور العام للحالة العسكرية والأمنية في المنطقة، ومن المحتمل بالتالي أن تؤدي إلى بروز صعوبات جديدة في عمل مجلس الأمن. فانعدام الإجماع اليوم إعراب عن الصعاب التي تنطوي عليها الحالة. ولذا فإن السؤال هو: هل هناك من طريقة للتغلب على هذه الصعاب؟ أعتقد أن الجواب هو: نعم، وأنه يمكن التعبير عنه بعبارات بسيطة نسبيا. وينبغي لمجلس الأمن ولجميع الدول الأعضاء فيه أن يتحملوا بجدية شديدة مسؤوليتهم عن الحكم على مختلف قضايا نزع السلاح بموضوعية. وأي نهج آخر قد يؤدي مجددا إلى بروز نوع من التوترات التي شهدتها فترة السنتين أو الثلاث الأخيرة.

وباختصار، نعتقد أن القرار الذي اتخذ اليوم ينشئ ترتيبات هامة جديدة ويمثل تحسنا كبيرا ويبشر بالخير. والأمر متروك لحكومة العراق الآن لكي تدرك أن مجلس الأمن يوفر إمكانية حقيقية لإنهاء الحالة الراهنة، وأن هذه الفرصة يجب اغتنامها. ونأمل أن يكون مجلس الأمن بتركيبته الجديدة، قادرا على تحقيق تقدم أسرع مما كان عليه الحال في السنتين الماضيتين، وحسم جميع المسائل المتعلقة بالعراق.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل سلوفينيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي وإلى وفد بلدي.

السيد فاولر (كندا) (تكلم بالفرنسية): إن اتخاذ قرار شامل يمثل خطوة هامة في العملية المستمرة لحسم الحالة في العراق.

وكما ندرك جميعنا إدراكا جيدا، جاء القرار تتويجا لشهور عديدة من المفاوضات والدبلوماسية المكثفة التي بذلناها معا. بيد أنه يجب علينا أن نشيد إشادة خاصة بجهودكم الشخصية، سيدي الرئيس، وجهود فريق خبرائكم، الذي عمل بكد من أجل التوصل إلى القرار الذي اتخذناه لتونا.

وعندما أصبحت كندا عضوا في المجلس في كانون الثاني/يناير، كان المجلس يسعى إلى إيجاد حل لوضع قائم لا يمكن استمراره. فمفتشو الأسلحة منعوا من الوصول إلى مستودعات الأسلحة، وكان الوضع الإنساني يثير القلق، وكانت محنة أسرى الحرب الكويتيين تتعرض لخطر النسيان. ونتيجة لذلك، فإن مصداقية مجلس الأمن وسلطته وفعاليته كانت موضع شك.

فالأفرقة الثلاثة التي اقترحتها كندا في كانون الثاني/يناير، والتي عملت بجد ومثابرة خلال شهري شباط/فبراير وآذار/مارس تحت القيادة اللامعة والمبدعة للسفير أموريم من البرازيل كانت تستهدف التصدي لهذه المشاكل وإرساء سياسة ونهج جديدين للمجلس تجاه مسألة العراق، ومن شأنه أن يتيح لنا استعادة قواعد عمل المجلس في العراق ومد يد العون الفعال إلى الشعب العراقي.

(واصل كلمته بالانكليزية)

إن قرار اليوم يجسد معظم التوصيات التي قدمتها الأفرقة الثلاثة برئاسة السفير أموريم؛ ولذا فقد حظي بتأييد كندا.

ويتيح القرار للشعب العراقي فرصة للراحة من المصاعب الإنسانية التي عاناها، وللمجتمع الدولي، وبخاصة لجيران العراق، ضمان الاهتمام المستمر والمركز بمشاكل نزع الأسلحة التي لا تزال دون حسم.

فشعب العراق هو الذي دفع أبهظ الأثمان ابّان السنوات التسع الماضية، وهو المستفيد الأكبر من التنفيذ السريع لشروط هذا القرار. ويسرنا أن جهود المجلس قد حققت الكثير في هذا النص لشعب العراق. فهناك آليات معززة لضمان وصول الإمدادات من المعدات الطبية والزراعية واللوازم الصيدلانية والأصناف التعليمية، وإيصالها بشكل أسرع. ولأول مرة، هناك مكون نقدي توجد حاجة ماسة إليه، للمجهود الإنساني في وسط العراق وجنوبه، يتيح للبرامج الموجودة هناك أن تلبي مباشرة احتياجات الشعب العراقي في مجال التدريب وبناء القدرات. ويقدم القرار فرصة إمكانية تحسين الهياكل الأساسية للعراق وزيادة قدرته في مجال إنتاج النفط، من خلال أحكام تنص على السماح بشراء قطع غيار إضافية، بل والاستثمار الخارجي في مرحلة لاحقة. والفائدة الفورية والهامة تتمثل في إلغاء السقف المحدد لتصدير النفط، مما سيوفر مبالغ كبيرة من الأموال الجديدة للأولويات الإنسانية.

وينبغي للأحكام الإنسانية أن توفر تخفيفا فوريا من معاناة قطاعات مختلفة من المجتمع العراقي، وكندا مصممة على العمل لضمان تنفيذ الالتزامات الواردة في هذا القرار نصا وروحا.

وبالإضافة إلى ذلك، قامت كندا مؤخرا بإيفاد بعثة إلى العراق لكي تشاهد عن كثب الآثار الإنسانية وغير ذلك من آثار ترتبت على العزل المستمر للعراق. ونحن ملتزمون بتحسين الحالة الإنسانية ونعمل على استكشاف الوسائل استنادا إلى النتائج التي تتوصل إليها تلك البعثة، التي تخفف على نحو أكبر من الظروف التي تعاني منها أضعف القطاعات في المجتمع العراقي، ولا سيما الأطفال.

ونحن مصممون أيضا على أن نرى القدر نفسه من الجهد يحشد من أجل العمل على نزع الأسلحة من المعادلة العراقية. ولا يزال هناك الكثير من العمل ينبغي الاضطلاع به لتشغيل نظام للرصد والتحقيق المستمرين يمكن أن يقوم بالعمل بكفاءة وذكاء واحتراف. وستسهم كندا في هذا الجهد ولضمان أن تكون الأهداف المحددة على جبهة نزع السلاح واضحة ودقيقة ومتسقة وأهداف الأمن الإقليمي التي حددها المجتمع الدولي.

وهذه جميعها قرارات هامة من مجلس الأمن تبين استعداد المجلس للتعامل مع الحالة في العراق.

وإننا ندرك أن العراق وبعض أعضاء المجلس لا يشعرون بالارتياح التام إزاء النهج المستجد للمجلس. لكن كندا تعتقد أن هذا القرار يبدأ عملية هامة ينبغي أن تسمح بإقامة علاقة جديدة مع العراق، من خلال وضع المبادئ والالتزامات التي يمكن أن تعزز قيام علاقة نشطة مختلفة بين المجلس والعراق.

واعتماد هذا القرار يحمل معه التزامات على المجتمع الدولي بأسره ينبغي احترامها. وفيما يتعلق بهذا المبدأ، فإننا على ثقة من إجماع المجلس.

ويتعين على العراق أيضا أن يستجيب إذا أراد إقامة الحوار الذي سعى إلى إجرائه منذ زمن طويل مع المجلس. ولقد مضى زمن طويل منذ أن كان في مقدور

شعب العراق تحمل ترف رغبة حكومته في التلاعب بإرادة المجتع الدولي لاعتبارات سياسية.

ويتيح هذا القرار للشعب العراقي الحصول على الإغاثة الإنسانية السريعة والأمل في العودة إلى الحياة الطبيعية على حد سواء. ونحن نحث الحكومة العراقية على اقتناص هذه الفرصة لمساعدة شعبها والتحرك نحو إنهاء هذه المسألة عما قريب.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي وإلى وفدي.

السيد أنجابا (ناميبيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أشكر وفدكم، سيدي الرئيس، وأن أشكركم شخصيا لما بذلتموه من جهود في هذه الممارسة لاستكمال القرار الذي اعتمدناه اليوم.

كما ذكرت في مناسبة سابقة، كان وفد بلادي يفضل قرارا بالإجماع من المجلس بشأن المسألة العراقية الهامة، والمعقدة، والمشحونة سياسيا. وما برح شاغلنا الرئيسي هو إمكانية تنفيذ القرار الذي مرره مجلس منقسم على نفسه. والواقع أنه كانت هناك فرصة ممتازة لتحقيق توافق في الآراء، حيث كان من حسن حظنا أن تكون لدينا توصيات واردة في تقارير الأفرقة التي أعدها السفير أموريم، سفير البرازيل. ولكن، كما ثبت اليوم، ما زالت توجد بعض الخلافات بين أعضاء المجلس لا يمكن تخطيها. وهذه الخلافات، من وجهة نظر وفد بلادي، يمكن حسمها لو توفرت الإرادة السياسية اللازمة لدى الخمسة الدائمين.

ومما له أهمية مماثلة لدى وفد بلادي أن المجلس لم يتمكن، لما يقرب من عام حتى الآن، من أن يفرض نفسه على المشكلة العراقية، مما نجم عنه أن بعض المسائل الحاسمة لم تلق الاهتمام. ولذلك، فإننا نفضل أن يجري الاهتمام بالمشكلة العراقية داخل المجلس، ومن جانب جميع أعضاء المجلس، من حيث مسؤوليته الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

بعد قول ذلك، صوت وفدي مؤيدا قرار اليوم لأنه يعبر عن تحسن كبير في الحالة التي بدأ منها المجلس منذ ما يقرب من عام، ولأنه يتناول معظم الموضوعات المعلقة الخاصة بالعراق بطريقة شاملة بينما يأخذ في الاعتبار نسبة كبيرة من توصيات الفريق.

وفضلا عن ذلك، يوفر القرار فيما يتعلق بمسائل نزع السلاح، خطة يمكن أن تضمن القضاء الكامل على كل أسلحة الدمار الشامل وتعليق الجزاءات ورفعها في نهاية المطاف. ويأخذ القرار في الاعتبار أيضا أهم الشواغل الإنسانية لدى وفد بلادي، مثل المشاكل الكويتية في الجزء باء وخاصة مشكلة الأشخاص المفقودين وأسرى الحرب الذين ما برحت عائلاتهم تنتظر بلهفة تحقيق العدل. كذلك تقطع أحكام الجزء جيم شوطا بعيدا نحو تناول الاحتياجات المادية لشعب العراق، نظرا لأن برنامج النفط مقابل الغذاء لا يستطيع، بحد ذاته معالجة جميع الاحتياجات الأساسية.

وأخيرا، يأمل وفدي مخلصا أن يتيح هذا القرار للمجلس إعادة إنشاء علاقة تعاون وارتباط مع العراق وأن يثني أي دولة عضو عن اتخاذ إجراء أحادي ضده. وينبغي أن يتيح لنا القرار إغلاق هذا الفصل المحزن إلى الأبد، حتى يتمكن العراق في النهاية من شغل مكانه اللائق في صفوف المجتمع الدولي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل ناميبيا على الكلمات الطيبة الموجهة إلي وإلى وفدي.

السيد فان والصوم (هولندا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أولا، سيدي الرئيس، بالانضمام إلى سائر الوفود في شكركم وشكر من تعاون معكم لكل ما بذلتموه في سبيل جعل اعتماد قرار اليوم ممكنا.

بعد ما يقرب من عام من الخلافات العميقة والمفاوضات الشاقة، استطاع المجلس في النهاية أن يجد أرضية مشتركة كافية لبدء مرحلة جديدة من مراحل سياسته فيما يتعلق بالعراق. وقد صوتت هولندا مؤيدة القرار الذي اعتمد للتو لأنها تعتقد أن القرار يضع أساسا جديدا لعمل يحتاج المجلس إلى القيام به فيما يتعلق بالعراق، ولأن مزايا هذا القرار تفوق سلبياته.

منذ أن انضمت هولندا إلى المملكة المتحدة في تقديم أول مشروع لهذا القرار، كانت رغبتنا القلبية أن نراه وقد اعتمد باتفاق جميع الأعضاء في المجلس في التصويت لصالحه. وكنا على استعداد، في ضوء ذلك، للموافقة على عدد كبير من التنازلات حتى يمكن التوفيق مع وجهات النظر الأخرى. والقرار الحالي يبعد في الواقع بعدا كبيرا عن المشروع البريطاني - الهولندي المقدم في نيسان/أبريل، وهو في حقيقته أقرب بكثير إلى موقف

الذين تقدموا باقتراحات مضادة. إلا أنه، على مدى الشهور القليلة الماضية - أي، بعد أن استحوذت الدول الخمس الدائمة العضوية على عملية الصياغة - بات من الواضح أن ثمن تمكين الصين وروسيا وفرنسا من التصويت لصالح مشروع القرار أعلى بكثير مما كان وفد بلادي مستعدا لدفعه. وفي النهاية، كان علينا أن نقبل بأن التوصل إلى توافق في الآراء كان متعذرا إذا كنا نريد أن نظل مخلصين لهدفنا ألا وهو إنشاء نظام حقيقي موثوق به ومعزز للرصد والتحقق.

في هذه الجلسة الصباحية أعربت وفود عديدة عن أسفها لتعذر التوصل إلى توافق في الآراء. ولكننا غير مقتنعين بأن جميع الوفود مستعدة حقا للتصويت لصالح مشروع القرار بمجرد تلبية شواغلها، أو أنها كانت مهتمة بالتصويت لأي قرار لن ترحب به بغداد. وهذا يمكن أن يفسر السبب في أن كثيرا من التعديلات التي أدخلت على النص لم تؤد إلى تغيير في نمط التصويت الذي كان يمكن التنبؤ به فعلا منذ شهور مضت. ومن النادر أن تذهب تنازلات كثيرة هكذا دون مردود.

والحجة الحالية التي تساق للتمسك بالتوصل إلى توافق في الآراء هي أن العراق سيكون مستعدا للتعاون والسماح للمفتشين بالعودة إلى البلد لو أن أعضاء المجلس صوتوا لصالح مشروع القرار.

وفي رأينا أن هذه الحجة لم تكن مقنعة على الإطلاق. إذ لم نر في البيانات الصادرة عن المسؤولين العراقيين أي إشارة على الإطلاق لاستعدادهم للتعاون مع مجلس الأمن إلا على أساس رفع الجزاءات دون قيد أو شرط، ولم يظهر أي عضو من أعضاء المجلس استعدادا لقبول هذا الشرط. ولهذا لا يوجد فرق كبير في كون قرارنا لم يعتمد بتوافق الآراء. إن المادة السابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة تصف كيف تتخذ قرارات المجلس، وتنص المادة ٢٥ على أن كل عضو من أعضاء الأمم المتحدة ملزم بقبول هذه القرارات وتنفيذها. ولا يوجد في الميثاق ما يضفي درجة أعلى من الشرعية لأي قرار لمجلس الأمن يعتمد بتوافق الآراء.

وبالتالي، فإن القرار الجديد هو قانون الأرض، بصرف النظر عن نتيجة التصويت عليه.

ونظرا لموقف السلطات العراقية المعروف جيدا، لا يستطيع أي فرد أن يتوقع منها أن تتعهد بالتعاون، ناهيك عن الترحيب بالقرار الجديد. ولكن الوضع الجديد أصبح حقيقة واقعة، ونأمل بإخلاص أن يدرك العراق قريبا الفرص الواعدة التي يقدمها له المجتمع الدولي. وفيما يتصل بهولندا، كان هدفنا الأساسي دائما تنفيذ التزامات نزع السلاح التي فرضها المجلس على العراق بعد أن حاول ذلك البلد أن يمحو دولة ذات سيادة من على الخريطة. والعراق يجب ألا يتمكن أبدا مرة أخرى من تهديد جيرانه أو تطوير أسلحة الدمار الشامل أو حيازتها. لقد أدى نظام تحديد التسلح السابق، الذي أنشأه مجلس الأمن في عام ١٩٩١ ونفذه من خلال أنشطة اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية دورا فعالا في اكتشاف أسلحة الدمار الشامل العراقية وتدميرها. ولقد أدت اللجنة الخاصة للأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية بوظيفة ممتازة في مواجهة عمليات الاعتراض والخداع العراقية المستمرة. ونثني على التزام ومثابرة قادة وموظفي هاتين الهيئتين.

يمثل القرار الحالي تحولا في النهج الذي يتبعه المجلس تجاه العراق، إذ تحول المجلس من نهج نشط لنزع السلاح إلى نهج الرصد والتحقق المستمرين المعزز مع الإبقاء على إمكانية معالجة قضايا نزع السلاح التي لم تحل. غير أن التنازلات المشار إليها سابقا سوف تؤدي الى زيادة صعوبة تحقيق أهداف المجلس بدرجة كبيرة، بالرغم من أننا نعتقد بأن تحقيقها ليس مستحيلا. ويتضمن النص غموضا يجب أن لا يؤدي الى تقويض فعالية نظام الرصد والتحقق المستمرين المعزز. إنه يقتضي من العراق من حيث الأداء قدرا أقل بكثير من الأداء الذي كنا نستصوبه قبل أن يصبح تعليق الجزاءات ممكنا. ويمكن أن يؤدي النظام الهيكلي المعقد المتوخى، بسهولة كبيرة، الى سوء توجيه الإدارة على المستوى الجزئي والى شل القدرة التشغيلية للهيئة الجديدة لرصد الأسلحة وهي لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش. وبوسعنا أن نقبل النتيجة، ولكن هولندا ما كانت ترضى بتقديم نص كهذا في نيسان/أبريل.

قبل أن يدخل النظام الجديد مرحلة تشغيلية، سوف يُطلب من المجلس أن يعتمد خطوات شتى. وهذه ستكون الفرصة للتأكد من فعالية نظام الرصد والتحقق المستمرين المعزز الذي أنشأه هذا القرار. وتطلب هولندا من أعضاء المجلس المنتخبين حديثا توخي الحذر بشأن تلك النقطة.

لقد قيل في هذا المجلس الشيء الكثير عن حاجة العراق إلى رؤية الضوء في نهاية النفق. إن استخدام هذه العبارة دون تفكير جعلها تدوي كما لو كان المجلس قد

حبس العراق في كهف مظلم دون مخرج. بيد أن القرارات الموجودة حاليا، وعلى وجه التحديد القرار ٦٨٧ (١٩٩١) تضيئ طريق الخروج من النفق بوضوح: سوف ترفع الجزاءات حالما يمتثل العراق تماما لالتزاماته التي فرضها عليه مجلس الأمن. والقرار الحالي يضيف إضافة كبيرة إلى ذلك العرض حيث يتيح للعراق إمكانية تعليق الجزاءات قبل الالتزام الكامل بفترة طويلة. وهذا عنصر جديد تماما في النهج الذي يتبعه المجلس تجاه قضية العراق، كما أنه خطوة سياسية هامة. ولكي يتحقق التعليق، لا بد أن يتعاون العراق من جميع النواحي مع كل من لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية من جميع النواحي طوال فترة مدتها ١٢٠ يوما، لا سيما التنفيذ، في جميع النواحي المشار إليها في هذا القرار، لبرنامجي العمل اللذين ستضعهما لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش والوكالة الدولية للطاقة الذرية ويعتمدهما مجلس الأمن.

وأود أن أكون واضحا إزاء فهمنا لكلمة "تعاون": تنطوي هذه الكلمة على قدر أكبر بكثير من مجرد السلوك البنّاء من جانب العراق. أن تتعاونوا معناها أن تعملوا معا. وهذه المسألة ليست مسألة سلوك بقدر ما هي مسألة أداء. وهكذا، أصبح مطلوبا من حكومة العراق بالذات أن تخطو الخطوة التي تكفل بدء تعليق الجزاءات.

وكما ذكرت آنفا، ليس واقعيا أن نتوقع علامة إيجابية من بغداد في وقت مبكر. ومن أجل هذا السبب بالذات أشعر بالراحة، فيما يتصل بعملي كممثل لهولندا وكرئيس للجنة الجزاءات المنشأة عملا بقرار مجلس الأمن ٦٦١ (١٩٩٠) لأن القرار الحالي يتضمن أحكاما تـُيسر إلى حد كبير تعزيز البرنامج الإنساني، وسوف تنفذ بغض النظر عما إذا كان اختيار نظام الحكم العراقي سوف يقع على التعاون مع مجلس الأمن أم لا. ومنذ عام ١٩٩١ أعلن المجلس بصورة واضحة أن الجزاءات لم تفرض إلا لاحتواء وإجبار حكومة العراق، واتخذ خطوات لتقليل الآثار السلبية التي تؤثر على شعب العراق الى أدنى حد ممكن.

يشكل الجزء جيم من هذا القرار خطوة هامة أخرى لوقاية شعب العراق قدر المستطاع من نتائج سلوك التحدي الذي تنتهجه حكومته. وهناك عدد من الخطوات التي ينص عليها الجزء جيم يتعين أن تتخذها لجنة الجزاءات. وأنا على ثقة من أن جميع الوفود الأعضاء في تلك اللجنة، بمن فيهم الأعضاء الذين امتنعوا اليوم عن التصويت على هذا القرار، سوف يشتركون معي في معالجة تلك المسائل بقدر ما يستطيعون من قوة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر ممثل هولندا على عباراته الرقيقة التي وجهها إلي والى وفدي.

أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل لكي يدلي ببيان ثان موجز.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالانكليزية): أشكرك سيدي الرئيس لإعطائي الكلمة مرة ثانية. لا أقدر على الامتناع عن توجيه الشكر لزملائي لكلمات الثناء التي وجهوها لسلفي السفير سلسو أموريم. وسيكون من دواعي سروري أن أبلغه بمدى أهمية مساهمته في عمل المجلس بشأن هذه القضية الصعبة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا للمملكة المتحدة.

منذ اعتماد قرارات مجلس الأمن عقب نهاية حرب الخليج في عام ١٩٩١، اعتبرت المملكة المتحدة إجبار العراق على الامتثال لالتزاماته بموجب تلك القرارات واحتواء التهديد الموجه ضد السلام والأمن في المنطقة واحدة من أهم مسؤوليات المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن. ويشمل ذلك التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. ولكي يظل مجلس الأمن مديرا عالميا ناجحا للسلام والأمن، يتعين علينا أن نكفل عدم الطعن بقرارات هذا المجلس وإضعافها.

لقد كـُرس عمل المجلس بشأن العراق خلال هذه السنة لإيجاد نهج جديد لعمل المجتمع الدولي تجاه العراق، نهج حـُدد بثبات في إطار المسؤولية الجماعية التي تمارس داخل الأمم المتحدة. وأفرقة أموريم قدمت لنا بداية ممتازة. واستلهاما بتلك الروح شاركت المملكة المتحدة في هذه المفاوضات، وهذا هو السبب في أننا عملنا بلا كلل للتوصل الى نتيجة تزيل مصادر قلقنا إزاء ضرورة وفاء العراق بالتزاماته الدولية، وتمكن المجلس في الوقت نفسه من اعتمادها بكامله.

لقد اجتزنا ذلك الطريق الآن. لدينا قرار يحتفظ بمعايير نزع السلاح الأصلية بالنسبة للعراق، ويضع ترتيبا

جديدا للرصد والتفتيش في العراق، في شكل لجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش؛ ويزيل مصادر قلقنا من حيث الجوانب الإنسانية بزيادة برنامج النفط مقابل الغذاء وتخصيص موارد أفضل له، ولا سيما من خلال رفع الحد الأعلى للنفط، وبتحديد طرق تكفل إنفاق الأموال بسرعة وكفاءة قدر المستطاع لفائدة الشعب العراقي. وأدرك أيضا أخيرا مدى كآبة استجابة العراق لالتزاماته فيما يتعلق برعايا الكويت المفقودين وممتلكات الكويت المفقودة. والأهم من كل ذلك أنه يحدد سلسلة من الخطوات الواضحة والمنطقية، باستخدام مفهوم جديد هو مفهوم التعليق، لتخليص العراق من الجزاءات وإعادته مرة أخرى إلى المجتمع الدولي والسماح مرة أخرى للشعب العراقي المعذب بأن يشعر بالأمل في حياة عادية. وإذا اختارت بغداد رفض الفرصة التي يقدمها هذا القرار، فعندئذ يصبح الشعب العراقي الخاسر الحقيقي.

لقد تبنى المجلس فكرة التعليق لأنها تحافظ على نزاهة القرارات السابقة وتحدد معالم الطريق إلى الأمام، على حد سواء. وتؤيد المملكة المتحدة بقوة هذا المفهوم، وتعتبره خطوة قيمة نحو رفع الجزاءات بالكامل.

ومعايير التعليق واضحة، وترتبط ارتباطا راسخا بالتزامات العراق بموجب القرارات القائمة. وهي تعطي المجتمع الدولي التأكيد اللازم بأن التعليق لن يحدث إلا إذا بدأ العراق يعمل أخيرا وفقا لقواعد القانون الدولي. وإذا أردنا إنشاء عملية لذلك الغرض تتطلب التقدير المسؤول من المجلس للخطوات التي تنفذ على الطريق، فذلك أيضا أمر معقول؛ إذ لن يؤدي هذا إلا إلى إيجاد المزيد من الثقة بسلامة نية العراق واتفاق أقوى داخل المجلس بشأن كيفية التعامل مع العراق.

ويجادل البعض بأن القرار كان ينبغي أن يصمم على نحو يضمن موافقة العراق عليه. واستنادا إلى مواقف العراق المعروفة حاليا، فإن ذلك يعني التخلي عن جميع القرارات السابقة. ومن الواضح أن ذلك ليس نهجا معقولا للمجلس. والنقطة الأكثر جدية هي التساؤل عما إذا كان العراق سيتعاون في تنفيذه. وسجل العراق وتصريحاته الأخيرة أمور غير مشجعة على الإطلاق: فالدليل على ذلك رفضه هذا الأسبوع منح تأشيرات دخول للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وذلك يجعل من المهم أكثر أن نفعل نحن في المجلس كل ما في وسعنا لتحويل هذا القرار إلى حقيقة. ويعني ذلك القيام بأعمال في جميع المجالات، بدءا من الآن. وبشأن أسلحة الدمار الشامل، نحن في حاجة إلى اختيار شخص قدير وذي خبرة ليكون رئيسا تنفيذيا للجنة الأمم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش ليواصل العمل الممتاز وذا الطابع المهني الذي قامت به لجنة الأمم المتحدة الخاصة. وفي المجال الإنساني، يتعين على اللجنة المنشأة بموجب القرار ٦٦١ (١٩٩٠) أن تضطلع بأعمال عاجلة لجعل البرنامج الإنساني أكبر وأفضل؛ ونحن نتطلع إلى تعيين منسق معني بالمسائل المتعلقة بالكويت.

ويمثل اتخاذ هذا القرار إنجازا استثنائيا لمجلس الأمن. وكما ذكر ممثل الاتحاد الروسي هذا الصباح، تسنى تجنب حدوث انشقاق في المجلس. والنتيجة هي في مصلحة الشعب العراقي والمجتمع الدولي تماما. وقد اتخذ المجلس ككل القرار، صراحة، اعترافا بأن تخفيف الجزاءات وتحقيق إنجازات في مجال نزع السلاح أمران لا ينفصلان. ونحن نأسف لأنه، بشأن هذه النقطة اتجه البعض إلى الاستماع إلى صوت القيادة العراقية بدلا عن مراعاة احتياجات الشعب العراقي. ولدى المجلس الآن السياسة التي يحتاجها؛ وهذا القرار هو الآن القانون السائد.

وقد حان الوقت للتطلع إلى الأمام. ويحتاج مجلس الأمن، كما تحتاج منظومة الأمم المتحدة ككل، إلى ثقل مجلس الأمن الكامل والعضوية بأكملها في تنفيذ هذا القرار الإلزامي. ويتعين علينا القيام بالكثير من العمل حتى تصبح أحكامه سارية المفعول، وعلينا أن نقوم بذلك معا. وإذا نجحنا سيكون ذلك لمصلحة شعب العراق وشعوب المنطقة، ولمصلحة سلطة الأمم المتحدة في المستقبل، ولمصلحة مصداقية المجلس الكبيرة.

وأخيرا، بصفتي مقدما لهذا القرار، أود أن أشيد بزملائي - بهم جميعا - على ما أبدوه من صبر ومثابرة ودبلوماسية في إنجاز هذا العمل الشامل بشأن العراق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): وددت فحسب أن أذكر ممثل هولندا بأنه، بالإضافة إلى الاتحاد الروسي والصين وفرنسا، فقد امتنعت ماليزيا أيضا عن التصويت على القرار الذي اتخذه المجلس للتو. ويود وفدي أن يشدد على أنه بالرغم من أن ماليزيا ليست عضوا دائما، فهي مع ذلك عضو كامل الأهلية وعامل ومصوت في المجلس، وقد مارست للتو حقها في

التصويت على مشروع قرار، حيث امتنعت عن التصويت عليه لأسباب أوضحها وفدي في بيانه الذي أدلى به في وقت سابق.

وفيما يتعلق بالعملية التي أدت إلى هذا التصويت، يرى وفدي أن المسألة لو كانت قد نوقشت وتم التفاوض بشأنها على النحو الصحيح فيما بين الأعضاء الـ ١٥ الدائمين وغير الدائمين في كل مرحلة من مراحل المشاورات والمفاوضات، لكانت النتيجة مختلفة للغاية.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): لم يعد هناك متكلمون على قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وسيبقي مجلس الأمن المسألة قيد نظره.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٥.